جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

البطاقة مابين بنكية CIB و استعمالاتها كوسيلة للدفع الحديث في البنوك التجارية–دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA لوكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسة

إعداد الطالبتين:

- فايزة بلوط
- إبتسام شرقي

تحت إشراف:

أ/ د ابراهيم مزيود

لجنة المناقشة :

- د/ محي الدين حمداني..... رئيسا
- د/ابراهيم مزيود..... مقررا
- د/كمال عامر ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2017–2018

تشكرات

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا، وأن نعمل عملا صالحا ترضاه،
وندخل برحمتك في عبادك الصالحين.
فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت.

أتقدم بأزكى العبارات والشكر إلى:

- الأستاذ ابراهيم مزيود .
- من قيل فيهم من علمتني حرفًا عشت لو عبدًا، جميع الأساتذة في كل الأطوار .
- السيد عبد النور محاسب البنك الخارجي وكالة المدية.
- كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

وشكـــــــــرًا

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين ما كنت هنا لولاهما

إلى إخوتي وأخواتي (محمد ،خديجة،أمال،حسن،حمزة)

إلى صديقاتي

إلى نذير وعائلته

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى زملائي في الدراسة

إلى كل باحث وطالب علم يبتغي به وجه الله جل وعلا

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي

فايزة

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين ما كنت هنا لولاهما

إلى إخوتي ولأخواتي (محمد،خديجة،مونة،موسى،أمين)

إلى رفيقاتي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى زملائي في الدراسة

إلى كل باحث وطالب علم يبتغي به وجه الله جل وعلا

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي

إبتسام

مستخلـــــص :

بعد التغيرات العالمية وفي أعقاب الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ، أصبح من الضروري والحتمي العمل على تقوية الجهاز المصرفي باعتباره لب النظام المالي ،نظرا لأهمية الدور الحيوي الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية ،لذا أدركت البنوك في مختلف دول العالم بأن تطوير وسائل الدفع يعد أولوية هامة،خاصة في عصر يستوجب السرعة في تسوية المعاملات لاسيما بظهور التجارة والبنوك الإلكترونية،ومن هنا ظهرت البطاقات الالكترونية والتي أهمها البطاقات البنكية .

ومواكبة للتطور الإقتصادي و التكنولوجي ظهر النقد الآلي البيبنكي كضرورة ملحة لتسهيل التبادلات بين الأفراد والمؤسسات المالية ،حيث أصبح لابد من وجود شراكة فيما بينها من أجل تسهيل التعاملات وتنظيمها،هذا ما أدى إلى ظهور نظام التعامل البيبنكي،والذي تولد عنه إصدار البطاقة البيبنكية CIB ؛والتي تُمكن حاملها من خدمات السحب النقدي والدفع مقابل المشتريات؛والخدمات عبر الموزعات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني مهما كانت البنوك أو المؤسسات التابعة لها .

هذه البطاقة ورغم ما تقدمه من خدمات مستحدثة وعديدة ؛إلا أنها كغيرها من البطاقات تواجه عدة مشاكل ومعوقات تحول دون نجاحها ،ومن هنا يمكن التكلم عن البيبنكية التامة التي توفر الأمن وتضمن الفعالية والإستقرار؛ والتي لم يتم الوصول إليها بشكل تام ،وتبقى تحدي تسعى الجزائر لتحقيقه .

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية ،وسائل الدفع الحديثة، البطاقة مابين بنكيةCIB .

Summary:

After the global changes and following the economic openness and the liberalization of foreign trade, it became necessary and imperative to strengthen the banking system as the heart of the financial system, given the importance of the vital role it plays in economic development. Therefore, banks in different countries realized that the development of payment methods is an important priority, In an era that requires speed in settling transactions, especially the emergence of trade and electronic banks, and hence emerged electronic cards, which are most important bank cards.

As a result of the economic and technological development, the PIB has emerged as an urgent necessity to facilitate exchanges between individuals and financial institutions, as a partnership has become necessary to facilitate and regulate transactions. This led to the emergence of the BIBNIC system, which resulted in the issuance of the CIB; Cash withdrawals and payment for purchases; and services through automatic dispensers and electronic payments, regardless of their banks or affiliates.

This card, despite its advanced and innovative services, but like other cards face several problems and obstacles to its success. Hence, it is possible to talk about the full, secure, effective and stable banking that has not been fully reached and remains a challenge for Algeria to achieve.

Key words: commercial banks, modern payment methods, card interbancaire CIB.

قائـمة الأشكال :

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
(3–1)	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	82
(3–2)	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2018	86
(3–3)	صورة توضح الوجه الأمامي والخلفي لبطاقة CIB	90
(3–4)	صورة للبطاقة الذهبية والكلاسيكية	93

قائمة الرموز والمختصرات :

المـــــــــدلـول	الإختصار
Carte interbancaire	**CIB**
Banque Extérieur d'Algérie	**BEA**
general packet radio service	**GPRS**
Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et Monétique	**SATIM**
Guichet Automatique de Banque	**GAB**
Distributeur Automatique de Billets	**DAB**
Europay, Mastercard, Visa	**EMV**
Terminal de Paiement Electronique	**TPE**

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الأشكال	**I**
جدول الإختصارات والرموز	**II**
فهرس المحتويات	**V-III**
مقدمة عامة	**أ-ز**
الفصل الأول :الإطار النظري للبنوك .	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك	**10**
المطلب الأول:عموميات حول البنوك	**10**
المطلب الثاني:ماهية البنوك التجارية	**16**
المبحث الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية	**20**
المطلب الأول:موارد البنوك التجارية	**20**
المطلب الثاني:استخدامات البنوك التجارية	**24**
المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية	**28**
المطلب الأول:مفهوم البنوك الإلكترونية	**28**
المطلب الثاني:كيفية عمل البنوك الإلكترونية وعوامل نجاحها ومتطلباتها	**32**
خلاصة	**36**
الفصل الثاني:وسائل الدفع الحديث	
تمهيد	**38**
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي لوسائل الدفع الحديث	**39**

المطلب الأول:ماهية الدفع الإلكتروني	39
المطلب الثاني:القنوات المصرفية الإلكترونية	43
المطلب الثالث:محاسن وعيوب وسائل الدفع الحديثة	45
المبحث الثاني:صور وسائل الدفع الحديث	48
المطلب الأول:البطاقات البنكية والبطاقات الذكية	48
المطلب الثاني:النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية	58
المطلب الثالث:الشيكات الإلكترونية والتحويلات المالية الإلكترونية	63
المبحث الثالث:العوامل المساعدة والعوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة وأهم التحديات التي تواجهها	67
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الحديثة	67
المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة	71
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه وسائل الدفع الحديثة	73
خلاصة	76
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول استعمالات البطاقة مابين بنكية CIB بالبنك الخارجي الجزائري وكالة المدية	
تمهيد	78
المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري	79
المطلب الأول:نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه	79
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري	81
المطلب الثالث:دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري المدية	83
المبحث الثاني:منتجات البنك الخارجي الجزائري	87
المطلب الأول:عرض البطاقة مابين بنكية CIB	87
المطلب الثاني:استعمالات البطاقة مابين بنكية CIB وأنواعها	92
المبحث الثالث:المشاكل والعراقيل التي تواجه البنك الخارجي الجزائري وأهم الحلول المقترحة فيما يخص استعمالات البطاقةCIB	96

المطلب الأول: المشاكل والعراقيل التي تواجه البنك الخارجي الجزائري	96
المطلب الثاني:الحلول المقترحة لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه البنك الخارجي الجزائري	97
خلاصة	98
الخاتمة العامة	99
قائمة المراجع	104

مقدمـــــــة:

لاريب نأ ما يشهده العالم اليوم من تقدم في العلوم المختلفة ومن اكتشافات واختراعات معرفية لا سيما ما حدث من تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالثورة المعلوماتية هو لحقا تقدم علمي و انجاز حضاري يحسب في تاريخ الإنسانية و دليل على التقدم العلمي الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر.إن هذا التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات قد احدث ثورة معلوماتية ،اسماه البعض بالثورة الصناعية الثالثة ، ونقلة نوعية في وسائل الاتصالات و سرعة المعلومات، وأصبح العالم المترامي الأطراف قرية كونية صغيرة تتناقل فيها المعلومات الكترونيا و بسرعة فائقة عبر شبكة الانترنت تزامن مع ذلك ظهور البنوك التي ساهمت في تنظيم و تطوير اقتصاديات دول العالم، و يعود ذلك أساسا لكون النقود البضاعة الأساسية التي يتمركز حولها عمل البنوك،فالنقود في حد ذاتها تعتبر أول وسيلة دفع استخدمت لتسهيل المبادلات و المعاملات المالية و التجارية .

من جهة أخرى ،فان التطور السريع لعالم لالكترونيات أدى إلى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات و الاتصال ، و الذي تمكنت في ظرف قياسي تحقيق ماعجزت عنه وسائل الاتصال التقليدية الأخرى ، لا بالنظر إلى الفعالية فحسب بل و مراعاة لجوانب عدة منها عنصري السرعة و التكلفة .

فكانت البنوك سباقة لاستغلال هذه التطورات من اجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك، و نتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع بالية جديدة ،ألا و هي وسائل الدفع الالكترونية التي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية،الفرق الأساسي بينهما هو أن هذه الوسائل الجديدة كل العمليات فيها تسير الكترونيا ولا وجود فيها للقطع النقدية ولا الورقية أو والحوالات.

فقدمت البنوك لزبائنها وسيلة دفع بالبطاقات،وأدخلت وسائل وأجهزة آلية تسمح باختصار الوقت والتكلفة ، لتكتمل الحلقة بظهور التجارة الالكترونية التي تعتمد على شبكة الانترنت مما أدى إلى حتمية خلق وسائل دفع الكترونية أخرى مجردة من الطابع المادي لتلائم هذا النوع من التجارة.

وتماشيا مع التطورات التكنولوجية كان لابد للجزائر الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لايعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الالكترونية بل وأيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في

تعاملاته، وخلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها ، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق وسائل الدفع الحديثة .

ومبادرة من المؤسسات البنكية الجزائرية الساعية لتطوير وتسهيل التحكم في عملية التحول إلى النقد الآلي وتحديث وسائل الدفع،وكذا لاستحالة قيام كل بنك بإنشاء مراكز تسيير ودراسة النقد الآلي الخاصة به،قررت هذه البنوك إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات البيبنكية الخاصة بالنقد الآلي،ومن هنا نشأت البطاقة المابين بنكية CIB والتي وضعت حيز التنفيذ من قبل البنوك بالشراكة مع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية مابين البنوك SATIM .

وعلى ضوء هذه المقدمة نطرح الإشكالية التالية:**ماهو واقع استعمال البطاقة مابين بنكية CIBفي البنوك التجارية ؟**

ونطرح الأسئلة الفرعية :

-ماهي الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية ؟

-فيما تتمثل وسائل الدفع الالكترونية الحديثة؟

-ماهي المشاكل التي تواجهها وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ؟

-مامدى فعالية وسائل الدفع الإلكترونية في تسريع العمليات المصرفية؟

-كيف يمكن تقييم تجربة البنك الخارجي الجزائريBEA ؟

فرضيات البحث:

-التوجه نحو الصيرفة الالكترونية يعد من الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية.

- تعتبر البطاقات البنكية أهم وسائل الدفع الحديث .

- التكنولوجيا الحديثة تؤثر سلبا على وسائل الدفع الحديثة .

-وسائل الدفع الالكترونية الحديثة تساهم إلى حد كبير في تسريع العمليات المصرفية .

– لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة في البنك الخارجي الجزائري واقع يجب تغييره وآفاق يجب العمل على تطبيقها.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا عن دراسات سابقة مشابهة لبحثنا، وجدنا بعضها التي عالجت جزء من موضوعنا ولكن من جانب آخر غير الجانب الذي سندرسه، ومن هذه الدراسات نذكر الآتي:

1- **عبد الرحيم وهيبة**، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005 .

– هدفت هذه الدراسة إلى: رصد التجربة العالمية في مجال وسائل الدفع ومعرفة الحدود التي بلغتها كذلك تقييم وسائل الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها مع تلك التقليدية، ومن جهة أخرى معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

–**خلصت الدراسة إلى:** ظهور وسائل الكترونية لم يؤد إلى إهمال الوسائل التقليدية هذا من جهة ومن جهة أخرى شجع على القيام بخدمات مصرفية الكترونية ووسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية، كذلك وسائل الدفع الالكترونية لم تكن الحل المثالي للمشاكل المطروحة من قبل الوسائل التقليدية، وفي الأخير حددت مجموعة من المعوقات التي تشكلت أمام نجاح المشاريع المتعلقة بتحديث نظام الدفع في الجزائر.

2- **جليد نور الدين**، تطوير وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006-2005 .

–هدفت الدراسة إلى: إبراز تقييم الإصلاحات المصرفية في الجزائر بالإضافة إلى أهمية نظام الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية وكيفية أدائه مستقبلا في الجزائر.

– **خلصت الدراسة إلى:** انه بالرغم من الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري إلا أن ذلك لم يؤثر على تحديث وتنويع الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية، كما خلص إلى أن تأخر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر أدى إلى أثار سلبية على جميع القطاعات خاصة القطاع المصرفي باعتباره أهم القطاعات.

3- **بوحميدي عبد الحميدي**، مدى استخدام زبائن البنوك لوسائل الدفع الحديثة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية.

-**هدفت الدراسة إلى:** معرفة التطور في الخدمات البنكية الناجم عن التطور في وسائل الدفع الالكترونية أهم الاتجاهات البنكية الحديثة ونخص بالذكر وسائل الدفع الالكترونية كآلية من آليات التحديث والتعرف على حدود التعامل بوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

-**خلصت الدراسة إلى:** أدت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ابتكار الانترنت والتي تعتبر شبكة عالمية مفتوحة، والتي استعملت في كافة المجالات بما فيها المجال البنكي، حيث أضفت نوعا من السهولة في الاستعمال والسرعة وقلة التكلفة واختصار المسافات، بالإضافة إلى تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية بسبب انعدام الملائمة والأمن إلى ظهور وسائل الدفع الالكترونية .

أهم ما يميز دراستنا:

-إن أهم اختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة هي كون دراستنا تركز على مدى استعمال البطاقة CIB كوسيلة للدفع الحديث من طرف البنوك وزبائنهم.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية الدور الذي تلعبه النقديات في الاقتصاد، وضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي،فأصبح من المهم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي تحقق للبنوك عوائد وأرباح من جهة،وتقلل من تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى، وبالمقابل تحقق رضا العملاء وراحتهم ،والاهم في ذلك أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة ، و لذا كان لابد من تبني وسائل دفع الكترونية حديثة في الجزائر والتي نجد منها CIB والتي تعتبر محور دراستنا في الجانب التطبيقي .

أهداف البحث :

– إعطاء نظرة عامة حول البنوك التجارية.

– محاولة الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لوسائل الدفع الالكترونية الحديثة .

- تقييم استعمال وسائل الدفع الالكترونية وإعطاء نظرة على أهم التحديات التي تواجهها.

- إلقاء نظرة عامة حول البطاقة مابين بنكية CIB

- محاولة رصد تجربة البنك الخارجي الجزائري في مجال وسائل الدفع الحديث،من اجل الوقوف على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة لها .

المنهج االمتبع:

وفقا للإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع, حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الطرح النظري لوسائل الدفع الحديث وواقعها في الجزائر ,أما منهج دراسة الحالة يظهر من خلال الدراسة الميدانية التي سنقوم بها بالبنك الخارجي الجزائري BEAبوكالة المدية.

أسباب اختيار الموضوع:

- ظهور الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية،والدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تطوير وسائل الدفع ومدى استعمال هذه الأخيرة في تحديث نشاط البنوك التجارية .

-حداثة الموضوع.

-معرفة ما هي أسباب التأخر في استخدام التكنولوجيا الحديثة لوسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية وتوضيح المشاكل التي تقف وراء استخدامها.

-معرفة أين هي بنوكنا الجزائرية من التكنولوجيا الحديثة وأدوات الدفع الحديثة التي صارت بمثابة حلم تعمل من اجل تحقيقه.

لقد واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أهمها :

- قلة المراجع المتخصصة في وسائل الدفع الالكترونية ، التي غالبا ما نجدها تذكر كعنصر صغير في المراجع التي تتناول موضوع التجارة الالكترونية خاصة المتعلقة بالجزائر .

-عدم وجود مراجع فيما يخص بطاقةCIB ،باستثناء بعض مواقع الإنترنيت والتي تعد مراجع غير موثوقة وهذا لحداثته.

-ضيق الوقت نظرا لتزامن البحث مع انشغالات أخرى.

- التقيد بعدد الصفحات لهذا البحث وهذا لشمولية الموضوع.

هيكل الدراسة:

للإلمام بهذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم حول البنوك من خلال تقديم بعض التعاريف للبنوك ، نشأتها، مع تحديد خصائصها ووظائفها وكذا أنواعها، أما المبحث الثاني إلى موارد البنك واستخداماته وذلك بالتطرق لموارده الداخلية بمختلف أنواعها وكذا مصادره الخارجية المختلفة، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى البنوك الالكترونية من خلال تعريفها ، نشأتها،أنماطها،مزاياها،كيفية عملها وعوامل نجاحها.

الفصل الثاني: وسائل الدفع الحديثة.

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أيضا، تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم وسائل الدفع الحديثة،أهميتها،خصائصها، أما المبحث الثاني تضمن أشكال وسائل الدفع الحديثة وكذا تقييمها من خلال التطرق إلى مزاياها وعيوبها،أما المبحث الثالث فشمل العوامل المساعدة والعوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة وكذا أهم التحديات التي تواجهها .

الفصل الثالث:دراسة استعمالات البطاقة CIB في البنك الخارجي الجزائري بوكالة المدية.

قسم هذا الفصل كذلك إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول تضمن تعريف البنك الخارجي الجزائري،أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى البطاقة **CIB** من خلال تعريفها ،مميزاتها ، شروط الحصول عليها ،استعمالاتها ، أنواعها،أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى المشاكل التي تواجه البطاقة **CIB**واهم الحلول المقترحة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للبنوك

تمهيـــــد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الإقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الإستخدام والإستثمار المناسبين.

فالصناعة المصرفية تأثرت كغيرها من الصناعات بما يجري من تحولات وتطورات متسارعة ،فكان للعولمة المالية واتفاقية تحرير التجارة العالمية والتقدم التكنولوجي دور كبير في ظهور المصارف الإلكترونية والتي تعد توجها حديثا للبنوك التقليدية .

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول:مفاهيم حول البنوك.

المبحث الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية.

المبحث الأول :مفاهيم حول البنوك .

نظرا لتعاظم دور البنوك بسبب التطورات العالمية التي شهدتها الساحة البنكية ، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب النظرية للبنوك ،من خلال تعريفها ،ذكر أهم أنواعها ،مصادر واستخدامات الأموال فيها وأخيرا وباختصار سنحاول توضيح مفهوم البنوك الإلكترونية.

المطلب الأول:عموميات حول البنوك.

يعتبر النظام المصرفي عصبة الحياة الإقتصادية إذ له دور حاسم في الإصلاحات الإقتصادية كما يعتبر المرآة العاكسة لها وهو أكثر المجالات تأثرا بالتكنولوجيا ،ونلحظ هذا من خلال دراسة نشأة البنوك عبر مختلف مراحلها التاريخية.

الفرع الأول :مفهوم البنك.

تعد البنوك مفهوما واسعا سنحاول الإلمام بأهم جوانبه فيما يلي :

أولا: نشأة البنوك وتطورها.

تبين دراسات التاريخ القديم أن الملامح الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل (العراق القديم) في الألف الرابعة قبل الميلاد،ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي ونشره في البحر الأبيض المتوسط وذلك قبل الميلاد بأربع قرون،ثم أخذ الرومان عنهم الأصول البنكية عبر أرجاء العالم القديم بحكم اتساع دائرة نفوذهم ،كما تدل الأناجيل لتي تتحدث عن حياة سيدنا عيسى "عليه السلام "على انتشار هذه العادة في الشرق وعلى أرض فلسطين منذ القرن الأول للميلاد،كذلك عرف العرب قبل الإسلام في مكة المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن طريقتين :

- إعطاء المال مع مضاربة على حصة من الربح.
- اللإقراض بالربا.

بقي التنظيم المصرفي قائما في اللإمبراطورية الرومانية إلى أن قضي عليه بفعل الإضطرابات الأمنية وانقطاع المواصلات ،ثم بدأت التجارة والصناعة تنتشر في أوروبا ،حيث خلال القرون الوسطى قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا ، وبالذات في البندقية وجنوة وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية ،وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع لحساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية ،ومنذ القرن الرابع سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف ؛وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة،وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات ،هذا ما دفع بعدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم "بنك بيازا يالتو " [1]،وفي عام 1609 أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب آخر.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا ،وزادت وظائف البنوك إضافة إلى الخصم فتوسعت في الإقراض وخلق النقود،وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الإقتراض المتوسط وطويل الأجل ،وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الإندماج أو عن طريق الشركة القابضة .

وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية،حيث ظهرت في السويد سنة 1694 وفي فرنسا سنة1800 ،وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود وتولي الأعمال الحكومية [2].

---

(1):محمد باصور وحمادوش سارة،**عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الوطني CPA**،مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر،2017/2016،ص ص3 ،4.

(2):رقية بوسوبل وحباش أمينة،**أثر وسائل الدفع الإلكترونية على أداء البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري والبنك الخارجي وكالة المدية**،مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر،2017/2016،ص 5.

ثانيا:تعريف البنك.

1-هناك عدة تعاريف للبنك ،فكلمة بنك يرجع أصلها إلى الكلمة الإيطالية banko ، ويقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى ؛والذين كانوا يقومون بتحويل العملة،ثم تطورت بعد ذلك لكي يقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ،ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي تجري فيه المتاجرة بالنقود [1] .

2-ويمكن تعريف البنك على أنه :"مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع وفي شكل آخر،تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية أخرى" [2]

3-بالتالي فإن كلمة بنك تشير إلى أي مؤسسة هدفها قبول الودائع ومنح القروض ؛ والقيام ببعض الخدمات المرتبطة بمثل هذه المعاملات ،والبنك على هذا مؤسسة تتعامل بالنقود ؛حيث تتقبلها من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها ،وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل أصحابها [3].

من خلال ماسبق يمكن تعريف البنك على انه:«مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول الودائع ومنح الائتمان والقيام بعمليات الاستثمار»

الفرع الثاني :أنواع البنوك.

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات الإئتمانية أساسها البنك المركزي ،وقوامها البنوك التجارية والمتخصصة وغيرها والتي سنوجزها فيما يلي:

---

(1):عبد المطلب عبدالحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك-الأساسيات والمستحدثات**-،الدار الجامعية،دون البلد،2010،ص 117 .

(2):فريدة يخزار يعدل،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص62.

(3):محمد سعيد وأنور سلطان،**إدارة البنوك**،دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،مصر،2005 ،ص9 .

أولا :البنك المركزي.

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة،يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي وهو عبارة عن "الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ،كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الإئتمانية ، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظام الإقتصادي والإجتماعي [1] ،وللبنك المركزي عدة وظائف فهو يعتبر: [2]

- بنـك الدولــة.
- بنـك الإصـدار.
- بنـك البنــوك.
- المقرض الأخير.

ثانيا:البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية من الوحدات الإقتصادية المهمة وتشكل ركيزة أساسية لأي نظام مالي،إذ تعد إحدى أهم مؤسسات انتقال الأموال بين وحدات الفائض ، ووحدات العجز في اقتصاد البلد،كما تعد إحدى أدوات الإستثمار لبعض المستثمرين من خلال حصولهم على الفوائد نتيجة لإيداع أموالهم في هذه البنوك، فهي بذلك تلعب دورا هاما في تطوير وتوجيه الإستثمار. [3]

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الإقتصاد المصرفي المعمق**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 8ماي 1945، قالمة ،ص8.

(2):فريدة يخراز يعدل،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**،مرجع سابق،ص ص 95 ،98 .

(3):دريد كمال آل شيب،**الأسواق المالية والنقدية** ،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت،2012،ص31.

ثالثا :البنوك المتخصصة.

تقوم هذه البنوك بنشاطات مختلفة تكمل نشاط الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي،وتعمل على تمويل مشروعات اقتصادية وفقا لتخصص المصرف،فهي تعتمد في مواردها على رأسمالها أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة ؛وكذلك من السندات أو القروض العامة التي تصدرها[1].

تنقسم البنوك المتخصصة بدورها إلى الأنواع التالية:

1)-البنوك الزراعية:

البنوك الزراعية منشآت مالية متخصصة في تأمين النفقات الزراعية والحصاد ؛وفي شراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي.....إلخ،وهي بهذا تقوم بمنح ثلاثة أنواع من القروض ؛قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الزراعية ،قروض متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية،ورفع الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة.

2)-البنوك الصناعية:

البنوك الصناعية بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم وتمويل الصناعات المختلفة وإمدادها بالأموال اللازمة لشراء مختلف المواد والآلات ووسائل التمويل،وعادة لا يسمح لهذا النوع من البنوك بفتح حسابات دائنة أو قبول ودائع ،ولذلك فهي تعتمد في تمويلها على رأسمالها والقروض الممكن أن تتحصل عليها من البنك المركزي أو البنوك الأخرى [2].

3)-البنوك العقارية:

هي بنوك تهتم بتقديم السلف في الأزمة لشراء العقارات في شكل أراضي أو مباني ،وتعتمد في تمويل نشاطاتها على رأسمالها وعلى عقد قروض طويلة الأجل.

---

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الاقتصاد المصرفي المعمق**، مرجع سابق،ص10.

(2):عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك –الاساسيات والمستحدثات** –،مرجع سابق ،ص7.

4)-بنوك التجارة الخارجية :

ويختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية ،من أجل تنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم ومراسلات التجارة الخارجية وفتح الإعتمادات المستندية وغيرها.

رابعا:بنوك الإستثمار:

تقتصر هذه البنوك على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية ،وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج،من أجل طرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية ،وقد امتد نشاطها ليشمل مختلف المجالات كالإندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع. [1]

خامسا:البنوك الإسلامية :

وهي التي تمارس المهنة المصرفية وفق فنونها وأساليبها المصرفية ونظمها الشرعية وتقبل الودائع من الناس، ويمكن تعريفها بأنها مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال وفقا لقاعدتي "الخراج بالضمان "و"الغنم بالغرم" وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية [2].

سادسا :بنوك الادخار:

نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة ، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد ، وتطورت فكرتها وأصبحت اقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها ،وهي تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات. [3]

---

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الاقتصاد المصرفي المعمق** ، مرجع سابق ، ص10 .

(2):عبد الكريم قندوز،**الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق** ،ط1،مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا،2008،ص105.

(3):توفيق بن الشيخ، نفس المرجع،ص11.

المطلب الثاني:ماهية البنـوك التجارية.

تعرفنا في الأول على مفهوم البنوك بصفة عامة وسنحاول فيما يلي الإلمام بأهم الجوانب النظرية للبنوك التجارية.

الفرع الأول:مفهوم البنوك التجارية.

للتعرف على البنوك التجارية لابد من التعرف على تعريفها وخصائصها وهذا فيما يلي:

أولا– تعريف البنوك التجارية:

هناك العديد من التعاريف للبنوك التجارية ومنها نذكر:

1– البنوك التجارية هي البنوك التي تزاول الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الاعتمادات المستندية ،وقد تمارس هذه البنوك أعمالا أخرى غير مصرفية . [1]

2– تسمى أيضا بنوك الودائع وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة ،تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل ،وبذلك لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في الأجل القصير كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري. [2]

3– وبالتالي يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها وسيط بين أولئك الذين لديهم عجز في الأموال وأولئك الذين لديهم فائض في الأموال ،أي هي نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان[3].

---

(1):دليل المحاسبين ص1.

(2):فليح حسن خلف،**النقود والمصارف** ،جدار للكتاب العالمي ،الأردن،2006،ص236.

(3): :منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية** ،ط3 ،كلية التجارة ، مصر،1996،ص4 .

ثانيا :خصائص البنوك التجارية.

1-أكثر البنوك مخاطرة في عملياتها مما يجعلها صارمة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في إدارة الأموال .

2-البنك التجاري يختص دون غيره في المؤسسات المالية والمشاريع التجارية، فمعظم أصوله تشكل حقوقا للمؤسسات وأشخاص آخرين في شكل ودائع مختلفة.

3- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

4-تسعى إلى الربح عكس البنوك المركزية ،إذ هي مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل نفقة ممكنة[1].

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

أولا: أهداف البنوك التجارية.

تتسم البنوك التجارية بثلاث خصوصيات تهدف لتحقيقها وهي الربحية, السيولة والأمان. [2]

1)-الربحية : يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أرباح تلك البنوك أكثر تأثير بالتغير في إيراداتها،فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة

---

(1) :قاسيمي أسيا،**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009،ص5.

(2):سناء مسعودي، **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة وكالتي BNAوCPA بالوادي للفترة2009/2012**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،الجزائر،2015/2014 ،ص ص 12،11.

ترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة اكبر، وإذا كان الاعتماد على الودائع من الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لا فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمار فيحقق البنك صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها.

2)–السيولة: سيولة البنك تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين من جهة ومواجهة طلب العملاء على القروض من جهة أخرى، فالودائع تحت الطلب تمثل الجنب الأكبر من موارد البنك المالية لذا ينبغي عليه أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة ، كما نجد أن السيولة العامة في البنوك التجارية تتأثر بدرجة ثبات الودائع فيها وتركيبتها وسهولة عمليات الإقراض والاستثمارات الأخرى، فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي المصرفي والادخاري.

3)– الأمـان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته عن صافي الأصول 10% ، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار ،ولا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسماله فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهلك جزء من أموال المودعين والنتيجة إعلان إفلاس البنك.

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك تعارض بين أهداف البنك الثلاثة السابقة، فعلى سبيل المثال عند تحقيق البنك التجاري لسيولة عالية من خلال احتفاظه بأموال داخل خزانته فهذا معارض لهدف الربحية، فالأموال الراكدة لا تولد أرباح، كذلك عند توجيه البنك للأموال المودعة نحو الاستثمارات التي تدر عوائد كبيرة هذا يحقق هدف الربحية لكن في نفس الوقت نجده يتعارض مع هدف الأمان فالمعروف أن الاستثمارات التي تكون درجة الربحية فيها عالية تكون درجة مخاطرتها عالية مما قد يعرض البنك لخسائر.

ثانيا:وظائف البنك التجاري.

1)– الوظائف التقليدية:

تتمثل فيما يلي:

أ- قبول الودائع: تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها.

ب- خلق النقود: تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، فهو بإمكانه منح قروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة.

ج- منح الائتمان: ويعني تسليف مال لاستثماره وهو يقوم على عنصرين المدة والثقة حيث تقوم البنوك التجارية بمنح قروض طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

2)- الوظائف الحديثة:

ويمكن اختصارها فيما يلي: [1]

- تقديم خدمات استشارية: حيث لوحظ مؤخرا أن البنوك التجارية أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم.
- عمليات الصرف الأجنبي: تتمثل في بيع وشراء العملات الأجنبية و مبادلة العملات.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتماد المستندي أو التحويلات العادية.
- تحصيل الشيكات: حيث تعمل على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل من خلال غرف المقاصة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- إدارة محافظ الاستثمار.
- إصدار البطاقات الائتمانية.
- القيام بعمليات التوريق.

(1)سناء مسعودي،**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة وكالتين BNAو CPA** ،مرجع سابق ،ص ص،9،10.

المبحث الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية.

تتضمن ميزانية البنك التجاري جانبين؛الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات(الاستخدامات)،أما الجانب الأيسر فيمثل المطلوبات(الموارد)،حيث تتنوع موارد البنوك التجارية واستخداماتها من حيث المصادر المتحصل عليها والتي يقوم البنك بتشغيلها من أجل تحقيق أرباح وعوائد،وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الأول :موارد البنوك التجارية.

تتمثل موارد البنوك التجارية في جانب الخصوم من ميزانية البنك والتي ترتب حسب استحقاقها وكلفتها وحجمها،ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين كالتالي:

الفرع الأول:المصادر الداخلية.

يقصد بالمصادر الداخلية أموال البنك الخاصة والتي تساوي الفرق بين موجودات البنك ومطلوباته،وتتكون من العناصر التالية :

أولا:رأس المال المدفوع.

يقصد به مجموع الأموال التي دفعها مساهموا المصرف عند تأسيسه مساهمة منهم في تكوين رأس ماله، غير أنه يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي أموال المصرف [1]،و يقسم رأس المال المدفوع إلى: [2]

1)-قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت.

---

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الإقتصاد المصرفي المعمق**،مرجع سابق،ص18.

(2):سناء مسعودي،**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة حالة وكالتي BNAو CPA**-،مرجع سابق،ص13.

2)-قسم يسمى رأس المال الإحتياطي يستطيع المدير أن يطلبه في حالة فشل البنك ،وهذه المسؤولية للمساهمين بقيمة رأس المال الإحتياطي تقوي مركز البنك لدى المودعين.

ثانيا :الإحتياطات.

هو مبلغ من صافي الأرباح يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وينقسم إلى: [1]

1)-**الإحتياطي القانوني**:وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري وفي الغالب تكون هذه النسبة10% ، ويعد وسيلة للوقاية من أي خسائر قد تنتج عن قيام البنك بعمليات مختلفة.

2)- **الإحتياطي الإختياري**:هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري ،وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي الأرباح كل عام كاحتياطي اختياري ،يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين:

- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين .
- مواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة عن الإحتياطي القانوني كانخفاض في قيمة الأصول وغيرها.

3)- **الإحتياطي العام**:هو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة ،لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها تزيد عن الإحتياطي القانوني والإختياري.

ثالثا :الأرباح المحتجزة.

هي أرباح غير موزعة حيث يقتطع البنك جزء من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الإحتياطات)على شكل أرباح مدورة وغير موزعة،ويستطيع البنك توزيعها متى يشاء. [1]

(1):سناء مسعودي،**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية–دراسة حالة وكالتي BNAو CPA**-،مرجع سابق،ص14.

الفرع الثاني:المصادر الخارجية.

تتمثل في الودائع بأنواعها والأموال المقترضة إضافة إلى مصادر تمويل أخرى نذكرها فيما يلي:

أولا :الودائع.

تعد الودائع من أهم مصادر البنك التجاري ، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي المصادر وتنقسم إلى[2] :

1)- الودائع الجارية: تسمى أيضا الودائع تحت الطلب،وهي التي يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك ،ويتم السحب منها عن طريق الشيكات أو إيصالات صرف أو أوامر دفع تصدر من العميل للبنك المودع لديه ،وهي أقل الودائع حصولا على الفائدة.

2)- الودائع لأجل:هي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول أجل الإستحقاق المتفق عليه ،ويمكن تجديد الوديعة تلقائيا بمجرد استحقاقها لمدة سارية مساوية للمدة الأولى بناء على طلب كتابي من العميل .

3)- الودائع بإخطار سابق: هذه الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند إيداعها مواعيد لسحبها أو استحقاقها ،وله أن يضيف عليها أي مبالغ وقتما يشاء،إلا أن على العميل أن يخطر البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة حسب الإتفاق.

---

(1):زاهر صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،2011،ص51.

(2):سعيد سيف النصر،**دورالبنوك التجارية في استثمار أموال العملاء –دراسة تحليلية–**،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2000،ص53 .

ثانيا :الأموال المقترضة.

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الإلتجاء إلى الإقتراض ،ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها المصرف هي: [1]

1)-الإقتراض من سوق رأس المال:يعد هذا النوع من الإقتراض بأنه طويل الأجل يلجأ إليه المصرف بغرض تدعيم رأسماله ،وزيادة طاقته الإستثمارية ،ويتميز الإقتراض من سوق رأس المال عن الودائع بأنه لا يخضع لمتطلبات الإحتياطي القانوني ،وكذلك فإن رصيد القرض غالبا ما يضل ثابتا طوال فترة الإقتراض،أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه فهي معروفة مقدما سواء من حيث القيمة أو التوقيت؛ بما يعني انخفاض تكلفة إدارتها .

وعلى الرغم من هذه المزايا فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب من أهمها ؛أنها قد لا تمثل مصدرا خصبا لاحتياطات المصارف ،إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة ،كما قد تضع التشريعات المالية حدا أقصى لها.

2)-الإقتراض من المصارف التجارية الأخرى:يعد هذا النوع من الإقتراض اقتراضا قصير الأجل ويأخذ صورا من أهمها؛اقتراض الاحتياطي الفائض،الإقتراض بمقتضى اتفاقية إعادة الشراء،حيث يقوم بنك ببيع أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم المصرف البائع بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر متفق عليه مقدما وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لقانون العرض والطلب .

3)-الإقتراض من البنك المركزي:يعد الإقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل،وعلى الرغم من اعتبار الإقتراض منه من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها المصارف لتنمية مواردها المالية ،إلا أن المصارف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل،ويرجع هذا إلى عدم قبول البنك المركزي المصارف التي تكرر الإقتراض منه.

---

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الإقتصاد المصرفي المعمق**،مرجع سابق،ص ص 18،19

ثالثا:مصادر تمويل أخرى.

1)-التأمينات المختلفة:وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك ،مثل تأمينات الإعتمادات المستندية.

2)-أرصدة وصكوك مستحقة الدفع:يتميز هذا المصدر بأنه غير ثابت ،فهو يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال.

المطلب الثاني:استخدامات البنوك التجارية .

يقصد بالاستخدامات أو الموجودات الأموال التي يتم على ضوئها توزيع الموارد المالية المتاحة للبنك بين مختلف مجالات الاستثمار التي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث "السيولة والربحية "،وهما عاملان متناقضان في إدارة أي بنك لموجوداته،والمشكلة هي أن الاحتفاظ بالموجودات السائلة أو سهلة التحويل إلى سيولة ؛لا تعطي عائدا وإن أعطت فالنسبة تكون قليلة ،أما الموجودات صعبة التسييل تعطي عائدا أعلى ،أي توجد علاقة عكسية بين درجة السيولة والربحية ،ولذا يجب على البنك أن يوجد توازنا بين عاملي السيولة والربحية ،وعلى هذا يمكن تقسيم الموجودات إلى:

الفرع الأول :موجودات كاملة السيولة.

تسمى أيضا الأرصدة النقدية الجاهزة وتتمثل في: [1]

أولا:النقدية في الخزينة.

ويحتفظ بها البنك عادة لمواجهة طلبات العملاء أصحاب الودائع تحت الطلب من جهة،أو استجابة لمتطلبات السلطات الرقابية من جهة أخرى.

(1):زاهر صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية–دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين**،مرجع سابق،ص64 .

ثانيا:النقدية لدى البنك المركزي.

تكون نسبة محددة من حجم ودائع البنك ويتم الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي بحسب تعليماته.

ثالثا:النقدية لدى البنوك الأخرى.

هي ودائع تقوم البنوك بإيداعها لدى بنوك أخرى كتوظيف الأموال الفائضة لديها ،وتتقاضى عليها عوائد،كما يمكن سحبها خلال فترة قصيرة عند الحاجة إليها.

الفرع الثاني:موجودات ذات سيولة عالية.

وفيها يتغلب عامل السيولة على عامل الربحية ،فرغم أن البنك يقوم بتوظيف السيولة إلا أن توظيفها في العادة قصير الأمد ،وتتمثل في:

أولا:محفظة الحوالات المخصومة.

تتمتع بدرجة عالية من السيولة ،لأنها تمثل قروضا قصيرة الأجل ويتم ذلك بشراء أذونات الخزينة والأوراق التجارية وغيرها،وتكون أسعار فائدتها أكثر انخفاضا من الأوراق المالية. (1)

ثانيا:القروض القابلة للإستدعاء عند الطلب.

هي قروض يمنحها البنك للشركات المتخصصة في الأوراق المالية والتي تحتاج بدورها إلى سيولة عالية في معاملاتها؛لكن لعدة أيام أو أسابيع،ويتيح هذا التعامل للبنك استرداد أمواله عند الضرورة،ومن ثم فإنها تمثل أصلا عالي السيولة .

ثالثا:الإعتمادات المستندية.

هي نوع من الإئتمانات قصيرة الأجل التي تخدم حركة التجارة الخارجية،ذلك أن البنك يقوم بدور

(1):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الإقتصاد المصرفي المعمق**،مرجع سابق،ص20 .

الوسيط بين المستوردين بالداخل والمصدرين بالخارج. [1]

الفرع الثالث:موجودات ذات سيولة منخفضة.

هي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات عالية ،ومن ثم فإن البنك يسعى لتوظيفها لمدة زمنية أطول من سابقتها ،فيتمكن المقترض من الإستفادة منها على نحو أفضل مع الإستعداد لدفع عائد أكبر، ومنها نذكر:

أولا: القروض والسلف المتوسطة وطويلة الأجل.

وتكون الشطر الأعظم من أصول المصرف التجاري ،وتعتبر القروض أوفر أصول المصرف التي تدر الأرباح حتى وإن كانت لا تتمتع بسيولة عالية. [2]

ثانيا:الأوراق المالية غير المتداولة(الإستثمارات).

تلجأ البنوك أحيانا للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل،فهي تسعى للإستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات على مدار سنوات مالية متعددة ،أو قد تلجأ إلى الاستثمار في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الإستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة خلال تملكها لها .

(1):زاهر صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**،مرجع سابق،ص65.

(2):توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الاقتصاد المصرفي المعمق**،مرجع سابق،ص 21.

ثالثا :الاستثمار في الأصول الثابتة (من عقارات وأراضي).

وتنقسم إلى :

1)- أصول ثابتة بغرض الإستخدام :والتي يتملكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله المصرفية مثل الأثاث،الأجهزة والخزائن .....

2)- أصول ثابتة بغرض الاستثمار: تتمثل في الأراضي والعقارات....،ويتملكها البنك بغرض بيعها في المستقبل.

3)- أصول ثابتة آلت إليه نتيجة تعثر بعض المقترضين:وهي الأصول التي تمثل الضمانات للتسهيلات الإئتمانية الممنوحة آلت للبنك نتيجة تعثر بعض المقترضين[1] .

(1): زاهر صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**،مرجع سابق،ص66.

المبحث الثالث:البنوك الإلكترونية.

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية ،ومن أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية والتي تعد اتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة.

المطلب الأول:مفهوم البنوك الإلكترونية.

البنوك الإلكترونية بمعناها الواسع ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب،بل موقعا ماليا تجاريا وإداريا ؛واستشاريا شاملا له وجود مستقل على الخط يتم التعاقد معه،وإتمام الصفقات على مواقع إلكترونية.

ولما له من أهمية في وقتنا الحالي سنحاول معرفة مفهومه باختصار فيما يلي:

الفرع الأول :تعريف البنوك الإلكترونية وتطورها التاريخي.

البنوك الإلكترونية بمختلف معانيها ومصطلحاتها مرت بعدة مراحل نوجزها فيما يلي،من خلال التعرف على نشأة هذه البنوك ثم تعريفها وذلك بذكر أهم المصطلحات التي تطلق عليها.

أولا:نشأة وتطور البنوك الإلكترونية.

أدى انتشار استخدام الإنترنيت على المستوى العالمي إلى سرعة الإتصال مع كافة جنسيات العالم، وبالتالي أصبح هناك الكثير من المواقع على شبكة الانترنيت التي تقوم بتقديم خدمات بهدف الشراء والبيع الذي أدى إلى انتشار التجارة الإلكترونية ،ومع ازدياد عمليات هذه الأخيرة أصبح هناك احتياج كبير لوجود نوعية جديدة من البنوك تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التجارة ولا تتقيد بمكان أو وقت معين ،وعليه نشأت فكرة البنوك الإلكترونية.

وعموما تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني ،أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف

العمومي،وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية ،وفي عام 1958 أصدرت "American expres "بطاقة "bank americard"عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية،كما تم إصدار البطاقة الزرقاء في نفس العام"Carte blue"من طرف ستة بنوك فرنسية،وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة "Cartes à mémoire" ،لتصبح عام 1992كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية "Cartes à puce" تحمل بيانات شخصية لحاملها . [1]

خلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك إلكتروني في الولايات المتحدة الإلكترونية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية ،وهما البنوك الإفتراضية (بنوك الإنترنيت)،والبنوك الأرضية وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية. [2]

ثانيا:تعريف البنوك الإلكترونية.

هناك العديد من المصطلحات التي تطلق على البنوك الإلكترونية banking "Electronic "مثل بنوك الإنترنيت"Internet banking" ،أو البنوك الإلكترونية عن بعد" Remote electronic banking"،أوالبنك المنزلي"Home banking "،أو البنك على الخط "Online banking"،أو البنوك الخدمية الذاتية" Service banking self"،أو بنوك الويب"Web banking".

وعلى اختلاف المصطلحات فجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنيت. [3]

---

(1):منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي،**البنوك الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،2005،ص07.

(2):يوسف حسن يوسف،**البنوك الإلكترونية**،ط1،المركز القومي للإصدارات القانونية،مصر،2012، ص ص،12 ،13.

(3):يوسف حسن يوسف ،نفس المرجع،ص11.

الفرع الثاني:أنماط البنوك الإلكترونية ومزاياها.

تتميز البنوك الإلكترونية بعدة مزايا باختلاف أنماطها والتي سنوجزها من خلال مايلي:

أولا:أنماط البنوك الإلكترونية.

وفقا لدراسات عالمية أثبت أن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية تتمثل في : [1]

1)-الموقع المعلوماتي(Informational): يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي،حيث يسمح للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2)-الموقع الإتصالي(Communicative): يتيح هذا الموقع عملية التبادل الإتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني ،تعبئة طلبات أو نماذج على الخط،تعديل معلومات القيود أو الحسابات أو الإستفسارات.

3)-الموقع التبادلي(Trançactional): يمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطاته في بيئة إلكترونية،كما يمكن للعميل القيام بمختلف معاملاته إلكترونيا،مثل سداد قيمة الفواتير ،إدارة التدفقات النقدية،إجراء كافة الخدمات الإستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

ثانيا:مزايا البنوك الإلكترونية.

تنفرد البنوك الإلكترونية عن غيرها من البنوك التقليدية في تقديم خدمات متميزة تلبية لاحتياجات العميل المصرفي ،وهو ما يحقق للبنك مزايا عديدة نوضحها فيما يلي: [2]

---

(1): يوسف حسن يوسف،**البنوك الإلكترونية**،مرجع سابق،ص14.

(2): منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي،**البنوك الإلكترونية** ،مرجع سابق،ص ص 15،17 .

1)- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء:

من أهم مميزات البنوك الإلكترونية ؛إمكانية الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين ،كما يلبي احتياجات العملاء من كافة أنواع العمليات المصرفية أيا كان نوعها في وقت قصير للغاية .

2)- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة:

تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية ،بالإضافة إلى خدمات أكثر تطورا وعمليات مصرفية جديدة لا يمكن لأي بنك تقديمها لعملائه إلا إذا كان بنكا إلكترونيا .

3)- خفض تكاليف التشغيل :

من أهم ما يميز البنوك الإلكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بالبنوك العادية ، ومن ثم فإن تخفيض التكلفة وتحسين جودتها هي من عوامل جذب العميل.

4)- زيادة كفاءة أداء البنوك الإلكترونية :

إن طبيعة عمل البنوك الإلكترونية توفر لها السرعة في إنجاز الأعمال مقارنة بالبنوك التقليدية ،فدخول العميل إلى موقع البنك أسهل بكثير من الإنتقال شخصيا إلى البنك،حيث يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء قليلة من الدقيقة وبأداء صحيح وكفاءة عالية .

5)- خدمات البطاقات :

تقدم البنوك الإلكترونية خدمات متميزة لرجال الأعمال والعملاء ذوي المستوى المرموق مثل خدمات سامبا الماسية والذهبية المقدمة لفئة محددة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص . [1]

(1): يوسف حسن يوسف ، **البنوك الإلكترونية** ،مرجع سابق ،ص 17.

المطلب الثاني : كيفية عمل البنوك الإلكترونية وعوامل نجاحها ومتطلباتها.

بعد التطرق لمفهوم البنوك الإلكترونية سنحاول وباختصار معرفة كيفية عمل هذه البنوك ، ثم نتوجه لعوامل نجاحها ولمتطلباتها ،وهذا فيما يلي :

الفرع الأول : كيفية عمل البنوك الإلكترونية .

ويمكن إيجازها فيما يلي : [1]

أولا: أوقات العمل.

من أهم ما تتميز به البنوك الإلكترونية أنها تقدم خدماتها طوال الوقت دون التقيد بأوقات عمل معينة، فهي تقدم خدماتها طوال أيام الأسبوع على مدار الأربع والعشرون ساعة.

ثانيا: كيفية الإتصال بالبنك .

يقوم العميل بالاتصال بالبنك من أي مكان عن طريق الانترنت فيرد عليه البنك ممثل في جهاز للرد الآلي، يستعلم من العميل عن رقمه السري المخصص له ثم يستطيع أن يطلب ما يشاء من الخدمات التي يقدمها هذا البنك، وتتم هذه الإجراءات في ثوان معدودة.

ثالثا: العمليات البنكية الالكترونية.

عند بداية ظهور البنوك الالكترونية كانت فقط تقدم تعريفا عما تقدمه البنوك التقليدية من عمليات مصرفية متعددة، حيث لم تكن هناك أي عمليات مصرفية تتم من خلال الانترنيت، ثم تطور الوضع وأصبحت البنوك الالكترونية تقدم كافة العمليات من خلال الانترنيت بل وزاد الوضع وأصبحت تلك البنوك تقدم الكثير من العمليات المصرفية التي كانت تحجم عن القيام بها البنوك التقليدية.

---

(1): منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي،**البنوك الإلكترونية** ،مرجع سابق،ص ص 13 ،14.

الفرع الثاني:عوامل نجاح البنوك الإلكترونية.

إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضي الإلتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل المصرفي الإلكتروني والتي تتمثل في : [1]

- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة،وترتبط بالإنترنيت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
- وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية بداية من وضع إستراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية .
- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.
- إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية .
- العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

الفرع الثالث:متطلبات عمل البنوك الإلكترونية.

إن إنشاء أي بنك إلكتروني يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية أهمها :

أولا:البنية التحتية التقنية.

إن أولى متطلبات البنوك الإلكترونية البنية التحتية التقنية والبنى التحتية للبنوك الإلكترونية لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات ،ذلك أن البنوك الإلكترونية تحيى في بيئة الأعمال والتجارة الإلكترونية

كما أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري،ودقة المعايير وتواؤمها الدولي،وكفاءة فعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات ،كما أن العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل في

(1):يوسف حسن يوسف،**البنوك الإلكترونية**،مرجع سابق ،ص 21.

تقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الإحترافية. [1]

ثانيا :التطور والإستمرارية مع المستجدات .

إن التطوير ،التفاعلية ،التنويعية هي من أهم عناصر متطلبات البنوك الإلكترونية،لاسيما وأن الجمود لا يلتقي مع فرص التميز. [2]

ثالثا :التفاعل مع المتغيرات .

إن التفاعلية لا تكون لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط ؛وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي،تلك الأفكار تجيء وليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي . [3]

رابعا:الرقابة والتقييم.

لقد أقامت غالبية مواقع البنوك الإلكترونية جهات مشورة في التخصصات التقنية والتسويق ؛والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها،حيث يسود فهم عام أن كثرة زيارة الموقع دليل على نجاحه،لكنه ليس كذلك دائما. [4]

---

(1):يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية E-banking**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –واقع وتحديات –، جامعة البليدة ، دون سنة،ص 232.

(2): يوسف حسن يوسف،**البنوك الإلكترونية**،مرجع سابق ،ص 126.

(3):نبيل بوفليح وشعبان فرج ،**البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،27-28 نوفمبر 2007،ص8.

(4):يوسف مسعداوي،مرجع سابق ،ص 233.

خامسا: كفاءة الأداء.

الكفاءة قائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي،والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني . [1]

(1): نبيل بوفليح وشعبان فرج ، **البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية** ،مرجع سابق ،ص 08.

خلاصـــة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الجهاز المصرفي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني ، كما يمكن الإشارة إلى أن البنوك التجارية أصبحت تلقى اهتماما واسعا من طرف المتعاملين الإقتصاديين ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية ،حيث لم تعد نشاطاتها محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط ، بل أصبحت عمليات يومية تهم قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات ومنظمات .

بسبب ما يشهده الإقتصاد من تحولات عميقة ،ومواكبة للتطور التكنولوجي وانتشار الانترنيت ،كان لابد من تطوير الخدمات المصرفية تلبية لاحتياجات الزبائن المختلفة والمتجددة ، هذا ما أدى إلى ظهور البنوك الإلكترونية التي أضافت خدمات مصرفية أكثر حداثة وجاذبية تتمثل أساسا في وسائل الدفع الحديث .

الفصل الثاني:

وسائل الدفع الحديث

تمهيد:

إن النقود نجدها دوما في مركز اهتماماتنا ،حيث إننا نرجع إليها في عدة مناسبات في حياتنا اليومية سواء فيما يخص ربح الفرد لقوته أو تجسيد مشروع معين تكون له ميزانية معينة.

ونظرا للتطور السريع الذي أصبح يتطلب التعامل بكتل نقدية كبيرة لا يمكن تداولها دون وجود وسائط ونتيجة للتطور التكنولوجي الحالي المتمثل في ظهور وسائل اتصال سريعة وأكثر تطورا وكذا إمكانية نقل المعلومات بسرعة ووجود شبكات مصرفية مؤمنة،أدى إلى تطور وسائل الدفع وظهور ما يعرف بوسائل الدفع الحديثة أو الالكترونية.

على هذا الأساس تم تقييم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتناول مفهوم وسائل الدفع الحديث وكذا صورها وكذلك العوامل المساعدة والمعرقلة لنجاحها واهم التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي لوسائل الدفع الحديث

ساهم التقدم التكنولوجي الهائل في زيادة الترابط بين الأسواق في العالم،ما أضفى على المعاملات التجارية صفة العالمية ،وترتكز هذه الثورة التكنولوجية أو الثورة الرقمية على العديد من المقومات ومنها استخدام طرق تخزين البيانات والأصوات والصور بفضل التقدم الدائم في إمكانيات بسط قدرات الإرسال عبر الفضاء عن طريق أقمار الاتصالات.

في هذا المبحث سوف نتطرق بالدراسة إلى ماهية الدفع الالكتروني،مزايا وعيوب الدفع الالكتروني، وخصائص الدفع الالكتروني.

المطلب الأول:ماهية الدفع الالكتروني.

تستعمل وسائل الدفع الالكترونية لتسوية المعاملات المالية الكترونيا، حيث إن وسائل الدفع الالكتروني يعني استخدام أجهزة الحواسب أو شبكة الانترنت كما تستخدم تقنيات الكمبيوتراو الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع.

الفرع الأول:تعريف وسائل الدفع الحديث(الالكتروني).

يقصد بالدفع الالكتروني على انه «مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية،الشيكات الالكترونية والبطاقات الذكية»(1)

كما يعرف الدفع الالكتروني بأنه «منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها الدول بهدف

(1) : مفتاح صالح و معارفي فريدة ، **البنوك الالكترونية**، المؤتمر العلمي الخامس،كلية العلوم الإدارية والمالية، ،جامعة فيلادلفيا،دون سنة،ص9.

تسهيل إجراء عمليات الالكتروني الآمنة وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تامين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة» .(1)

وتعرف وسائل الدفع الحديثة حسب اللجنة الأوروبية بأنها«عبارة عن قيمة نقدية مخزنة الكترونيا على حامل الكتروني مثل بطاقة ذات رقاقة اوذاكرة حاسوب،تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لاتقل عن القيمة النقدية الصادرة ،يتم قبولها كوسيلة للدفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل الكتروني للقطع والأوراق النقدية» .(2)

كما تعرف وسائل الدفع الالكتروني بأنها«الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد،عبر الشبكات العمومية للاتصالات أو عبر البطاقات المصرفية أو التحويلات النقدية عن طريق الفاكس والتيلكس وغيرها من الوسائل الالكترونية التي يتم الدفع عن طريقها» .(3)

كما تعرف هي«الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات» .(4)

---

(1) : كريمة دهوم ،**وسائل الدفع الالكترونية الحديثة واليات حمايتها**،مذكرة ماستر،كلية الحقوق،جامعة المسيلة، 2013،ص2.

(2):بورز يق إبراهيم فوزي،**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي**،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008،ص50.

(3) :عبد الفتاح بيومي حجاز،**مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر،2004،ص31 .

(4): احمد بوراس والسعيد بريكة،**أعمال الصيرفة الالكترونية**،ط1 ، دار الكتاب الحديث، ، القاهرة،مصر ، 2014 ،ص203 .

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم التعريف التالي:«وسائل الدفع الحديثة هي كل وسيلة تسمح لصاحبها القيام بعمليات الدفع عن طريق استخدام تكنولوجيا متقدمة».

الفرع الثالث: أهمية وسائل الدفع الحديثة.

—إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي إمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

—إن تلك الوسائل لاتصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية، التي تتم عبر شبكة الانترنت،حيث تتوارى المعاملات الورقية ،من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية ولهذا يتم الدفع الكترونيا.

– يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أومن خلال الفاكس،اوارسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لاتصلح،لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر حساب.(1)

(1) : سماح شعبور و مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر** ،مذكرة ماستر، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تبسة، 2015 ، ص19.

الفرع الرابع:خصائص وسائل الدفع الحديثة.

تتميز وسائل الدفع الحديثة بمجموعة من الخصائص نجد منها: (1)

– يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية ،أي انه وسيلة مقبولة من جميع الدول،حيث استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

– يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل الكتروني ويتم الوفاء بها الكترونيا.

– يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان .

ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد ويتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين :

الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض،بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك .

–تتطلب توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

– يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات،شبكة خاصة ويقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم،وشبكة عامة حيث يتم

(1):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية** ،مرجع سابق، ص ص205 ، 206.

التعامل بين العديد من الأفراد لاتوجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المطلب الثاني:القنوات المصرفية الالكترونية.

هناك العديد من القنوات الالكترونية والتي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني،حيث إن تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية فرض أشكالا مختلفة تداولها واهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي:

الفرع الأول:الهاتف المصرفي.

إن المعاملات البنكية عبر الهاتف هو مصطلح يستخدم لإجراء تسوية الحساب في المعاملات الحسابية،المدفوعات، وطلبات الحصول على الائتمان والمعاملات البنكية الأخرى من خلال جهاز محمول مثل الهاتف النقال أو المساعد الرقمي الشخصي ولقد عرضت أولى خدمات البنوك الخلوية عبر الرسائل القصيرة من خلال الهواتف النقالة الأولى ودعم النت استخدام البنوك الخلوية في عام1999 . تسمح هذه الطريقة بإجراء مختلف العمليات المصرفية وتسيير الحسابات انطلاقا من الهاتف الذي يمثل احد الخدمات الالكترونية التي تتم عن بعد مثل استعلام زبائن البنك عن الأرصدة أو طلب دفتر الشيكات أو تحويل من حساب إلى حساب آخر في نفس البنك وغيرها من الخدمات المصرفية وحتى يستفيد الزبون من هذه الخدمة لابد أن يكون جهازه يحتوي على خدمة "**GPRS**"(1) .

(1): خنفوسي عبد العزيز ،**العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، ط1 ، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن2016، ص ص 257 ، 258 .

الفرع الثاني:خدمات المقاصة الالكترونية.

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة وهو نظام ينطوي على عنصر اليقين،حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم دون إلغاء أو تأخير(1) وأيضا توافر عنصر دفع المدفوعات بقيمة اليوم نفسها(2) .

الفرع الثالث:الانترنت المصرفي.

حقق انتشار الانترنت واستخدامه للبنوك إمكانية إتاحة خدمات المصرف المنزلي ومن ثم اتجهت البنوك نحو التوسع في إنشاء مقار لها على الانترنت بدلا من إنشاء مقار ومباني جديدة لها حتى يستطيع العميل إن يصل إلى الفرع الالكتروني بطريق أسهل ويوفر البنك على الانترنت خدمات مثل: (1)

- شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلامية من الخدمات المصرفية.

-إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.

-تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.

-كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.

-طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

---

(1):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية** ،مرجع سابق ،ص ص217 ، 218.

(2): رأفت رضوان ، **عالم التجارة الالكترونية**، ط 1 ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 1999 م ، ص60 .

(3):رأفت رضوان، نفس المرجع ، ص61 .

الفرع الرابع:القابض.

هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة والخدمة والتسليم والوفاء أو الدفع نظير عمولة معينة وتبرر الحاجة إلى وسيط عندما يتم انجاز العمل عبر الانترنت بسبب تنوع وتباين المشترين والبائعين والوسطاء،فالوسطاء : (1)

- يساعدون المشتريين على التعرف على السلع.
- يقدمون وسائل كفاءة لتبادل المعلومات بين المشتري والبائع.
- يؤدون المعاملات الالكترونية أو المساعدة في أدائها .
- يقدمون الدعم للبائع.

المطلب الثالث:محاسن وعيوب وسائل الدفع الحديثة.

بعد التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الأنظمة النقدية والمصرفية ومع ظهور التجارة الالكترونية والانترنت أصبحت وسائل الدفع الحديثة من ضمن أنظمة الدفع المستحدثة في الأعمال المصرفية والأكثر استخداما لما لها من مزايا وفوائد،إلا أن هذا لا يمنع من حملها لعدة عيوب ونقائص تواجه أطراف العلاقة.

الفرع الأول:محاسن وسائل الدفع الحديثة.

لوسائل الدفع الحديث عدة محاسن اهمها: (2)

(1):احمد بوراس و ا لسعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق، ص ص218 ، 219.

(2):مفتاح صالح و معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، مرجع سابق، ص11.

● بالنسبة لحاملها:

– سهولة ويسر الاستخدام.

– منحه الأمان فبدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع.

– الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.

– إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

● بالنسبة للتاجر:

– تعد أقوى ضمان لحقوق البائع.

– المساهمة في زيادة المبيعات.

– أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما إن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

●بالنسبة لمصدرها:

–تحقيق الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني:عيوب وسائل الدفع الحديثة.(1)

●بالنسبة لحاملها:

–الإسراف في الاستهلاك بسبب سهولة الشراء وتأجيل دفع المبلغ.

– الوقوع في أزمة مالية بسبب الإسراف وعجزه عن الوفاء بالدفع في المواعيد المحددة.

(1):كريمة دهوم ، **وسائل الدفع الالكترونية الحديثة واليات حمايتها** ،مرجع سابق ،ص ص8 ، 9 .

– تعرضه لتراكم الفوائد ووضعه في القائمة السوداء لعدم الوفاء .

● بالنسبة للتاجر:

– إن عدم التزامه بالشروط المتفق عليها يجعل البنك مضطر إلى إلغاء التعامل معه.

–تعرض التاجر لمجموعة من الصعوبات تعرض نشاطه وسمعته التجارية للخطر نتيجة وضع اسمه في القائمة السوداء في حالة عدم الالتزام بالشروط.

●بالنسبة للمصدر:

–مواجهته لخطر مدى وفاء الحامل وسداده للديون المستحقة وكذا تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

–ازدياد معدلات التزوير والاحتيال بواسطة البطاقات والوسائل الاخرى.

– إن كبر رقم استعمال هذه الوسائل يؤدي إلى ارتكاب الجرائم المعلوماتية من قبل المخترقين لأنظمة الدفع والسداد وقيامهم بعمليات الاحتيال على الموردين والبنوك ،الأمر الذي يهدد الأمان الذي تتميز به هذه الوسائل.

المبحث الثاني:صور وسائل الدفع الحديثة.

لقد أتاحت وسائل الدفع الالكترونية من خلال نظام الدفع الالكتروني الذي يشير عموما إلى شبكات الاتصالات بمختلف أنواعها التي تضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الالكترونية لأداء مختلف الصفقات والعمليات التجارية،وسنحاول فيما يأتي التركيز على البطاقات البنكية والبطاقات الذكية والمحافظ الالكترونية والنقود الالكترونية وكذا الشيكات الالكترونية ،التحويلات المالية الالكترونية باعتبارها أهم الوسائل المستعملة بكثرة.

المطلب الأول:البطاقات البنكية البطاقة الذكية.

لقد شهد العالم من أوائل السبعينات دخول عديد من البطاقات البلاستيكية إلى النشاط المصرفي وزاد من أهميتها وتعدادها بتطور التجارة الدولية وتطور وسائل الدفع الحديث وكذا نمو حجم التجارة الالكترونية.

الفرع الأول:البطاقات البنكية.

أولا:تعريفها.

تعرف البطاقة البنكية بأنها:«الأداة التي تكون تحت اسم بطاقة إقراض أو بطاقة خدمات بنكية،بطاقة ضمان الشيك أو بطاقة سحب مباشرة أو أي اسم آخر صدر بغير رسم من مصدره لاستعمال حاملها للأغراض التالية:

– الحصول على النقود، السلع، الخدمات، أو أي شيء آخر له قيمة على أساس القرض.

– شهادة أو ضمان لشخص أو مؤسسة لتمكن صاحبها من الحصول على قرض تحت اسم الطلب،يكون مساويا أو أكثر من المقدار الضروري لتسديد سندات شراء حاملها أو شيكاته،فردا كان أو مؤسسة.

– ما يمكن حامل البطاقة من صلاحية الحصول على ما يبتغيه من فتح حساب قرض أو قرض مؤقت لغرض:

– استدانة مبلغ من المال، أو كتابة شيك.

– السحب نقدا أو كتابة أمر بدفع،أوشيكات سياحية.

– تحويل من حساب لحساب آخر اوحساب آخر مؤقت.

– تحويل الحسابات من حساب قرض،أو حساب قرض مؤقت إلى حساب بطاقة قرض يظهر عجز واضح في سدادها اوحساب دين آخر كله أو بعضه،للمحافظة على توازن الديون.(1)

كما تعرف بأنها:«أداة مصرفية للوفاء بالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا، لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلع أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة».(1)

كما تعرف:«هي بطاقة مستطيلة من البلاستيك تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها وتوقيع حاملها بشكل بارز على وجه البطاقة ورقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء مدة صلاحيتها».(2)

(1):بورز يق إبراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي**، مرجع سابق،ص ص50 ، 51 .

(2): أمال زهران، **الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية** ،مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة ، 1429هـ ،ص19.

(3):عبد الفتاح بيومي حجاز، **مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، مرجع سابق، ص241.

وتعرف أيضا:«هي مستند يعطيه مصدره لشخص معين بناءا على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمينه التزام المصدر بالدفع،ومنها مايمكن أن تساعد على سحب النقود من المصارف» .(3)

وللتعامل بالبطاقة البنكية يستوجب ثلاثة أطراف على الأقل وهي: (4)

مصدر البطاقة: وهو المخول قانونا بإصدار البطاقة لحاملها ويقوم بالوكالة عنه بتسديد قيمة المشتريات للتاجر، وفي حالة بطاقة القرض فهو يسمى مقرضا.

حامل البطاقة: هو الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه أو خول باستخدامها، واخذ على نفسه الالتزام أمام المصدر بالوفاء بكل الواجبات التي تنشا عن استعمال البطاقة، ويسمى في حالة بطاقة القرض مقترضا.

التاجر: وهو الذي يكون حائزا على نهائي الدفع الالكتروني الذي يمكن الحامل من استخدامه لتمويل مشترياته بواسطة البطاقة ويكون متعاقدا إما مع نفس البنك أو بنك آخر لقبول التعامل أو قبول البطاقات البنكية.

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية.

لقد في كل بطاقة، وكذلك تختلف البطاقات فيما بينها في حدود المبالغ التي تحملها كل بطاقة وكذلك تعددت البطاقات التي تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية لعدة أسباب منها المزايا التي توجد المزايا الإضافية التي يتمتع بها حاملها وتندرج جميعها ضمن ثلاثة أنواع:

---

(1):خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، مرجع سابق ،ص ص 239 ، 240.

(2):بورز يق إبراهيم فوزي، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي**، مرجع سابق، ص52.

1–بطاقة السحب النقدي:(1)

تسمى **A.T.M** وتسمى كذلك بطاقة السحب الفوري أو بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة السحب الجاري .

وهي عبارة عن بطاقة تصدرها البنوك مجانا لعملائها الذين يحتفظون بحسابات جارية لديها، أو يكون لهم حساب استثماري مع إمكانية استخدامها من قبل حاملها على مدار الساعة للسحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنك المصدر لها ومن مختلف البنوك المشتركة في شبكة اتصال موحدة. كما يمكن استخدامها من قبل التجار الذين لديهم أجهزة خاصة تربطهم بشبكات البنوك المختلفة.

ولهذه البطاقة خصائص نجد منها:

– لاتعطى إلا لمن له حسابا لدى البنك.

–لاتسمح بالصرف من غير رصيد حاملها.

–تمنح من غير مقابل في اغلب البنوك.

–يتم الخصم الفوري عند استخدامها للشراء أو السحب النقدي.

– تسمح لحاملها الصرف من أجهزة الصرف للبنوك الأخرى المشاركة للبنك المصدر لها في الشبكة الالكترونية.

–هي في الغالب محلية في محيط إقليم الدولة.

---

(1): عارف خليل أبو عيد ،**البطاقات البنكية بين الفقه والقانون**، ط1 ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الأردن، ، 2014 ، ص 62- 65 .

– كما أنها تسمح بالشراء بإمرار البطاقة في الجهاز الخاص بالتاجر من غير استخدام الرقم السري وهذا من مخاطر استعمال هذه البطاقة.

كما أن لهذه البطاقة مميزات:

- **بالنسبة لحامل البطاقة:**

– سرعة الحصول على الخدمة في اقل وقت ممكن.

– تجنب ازدحام البنك والوقوف طويلا أمام شباك الصرف للسحب من الحساب الجاري.

– الحصول على النقود في حالة الطوارئ وأثناء الإجازات الرسمية.

– زيادة ساعات الخدمة إلى 24 ساعة في اليوم وعدم الارتباط بالمواعيد الرسمية للبنك.

– تمكن حاملها من شراء السلع وتوفير الخدمات من أي مكان،مما يسهل عليه التسوق وشراء حاجاته من أي مكان اراد.

- **بالنسبة للبنك المصدر للبطاقة:**

– القدرة على التوسع دون الحاجة إلى الأيدي العاملة.

– الترحيل السريع للحركات مما يؤدي إلى انعدام الاخطاء.

– تقليل تداول المستندات الورقية.

– اجتذاب عملاء جدد للحصول على الخدمة.

–الحصول على جزء اكبر من السوق.

2- بطاقة الخصم الشهري:(1)

وتسمى **Charge Card**،بطاقة النفقات الشهرية،بطاقة الاعتماد الشهري وبطاقة الائتمان العادية.

وتعرف هذه البطاقة على أنها بطاقة يصدرها البنك للعميل في حالة فتحه لحساب مصرفي لديه، وتمكن هذه البطاقة حاملها من استخدامها في المحلات التجارية لشراء السلع أو تلقي الخدمات في مكاتب الطيران أو الفنادق أو المطاعم ونحوها، كما تستخدم لسحب النقود بواسطة الصراف الآلي .

ولهذه البطاقة خصائص نجد منها:

– لا يلزم لإصدارها وجود رصيد للعميل.

– يقوم البنك بإقراض العميل حامل البطاقة مبلغا له حد أعلى يسمى خط الائتمان.

– يلزم حاملها بدفع رسم الاشتراك ورسم التجديد وفوائد الإقراض إن تأخر عن المدة المحددة ورسم التأخير إذا تجاوز تلك المدة،وهذا في غير البنوك الاسلامية.

– في حالة عدم تسديد المبلغ المقترض في المدة المحددة يطالب قضائيا بسداد المبلغ، وتلغى عضويته

وتسحب منه البطاقة كما لهذه البطاقة مميزات:

–لا يتحتم على حاملها إيداع مبلغ معين في الحساب.

– التزام حاملها بتسديد المستحقات المالية سواء كانت لقاء شراء السلع أو الخدمات أو السحب

---

(1):عارف خليل أبو عيد، **البطاقات البنكية بين الفقه والقانون** ،مرجع سابق، ص ص 66 ، 67 .

النقدي خلال مدة لاتزيد عن الشهر في الغالب وفي حدود24 – 40 يوم.ويمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد منها حامل البطاقة مجانا دون احتساب أية فوائد عليها.

3– بطاقة الائتمان:

لقد تعددت التعاريف المقدمة لبطاقة الائتمان فنجد من يعرفها بأنها:«كل بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدر ها جهة معينة، بنك أو شركة استثمار»(1).

كما تعرف ب:«هي أداة مصرفية للوفاء بالتزامات أصبحت مقبولة على نطاق واسع محلي ودولي لدى الأشخاص والبنوك والتجار كبديل للنقود تستخدم لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحاملها مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه السلع أو حصوله على الخدمات لدى التاجر الذي يقوم بدوره بتحصيل قيمة هذا الإيصال من البنك مصدر البطاقة»(2).

وتعرف أيضا بأنها:«بطاقة تصدر بواسطة مؤسسة مالية باسم احد الأشخاص وتقوم تلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والائتمان»(3).

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:«بطاقة الائتمان هي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ،تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع اجل لقيمتها مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر». (4)

---

(1) : خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، مرجع سابق، ص240.

(2):كريمة دهوم ، **وسائل الدفع الالكترونية الحديثة واليات حمايتها** ،مرجع سابق، ص21.

(3):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق ،ص206.

(4):مفتاح صالح و معارفي فريدة، **البنوك الالكترونية**، مرجع سابق، ص 9 .

ولهذه البطاقة عدة مميزات نجد منها:(1)

– لا يلزم لإصدارها وجود رصيد للعميل.

– يمنح حاملها القدرة على التسديد بالتقسيط على شكل دفعات.

– يلزم حاملها بدفع رسم اشتراك عضوية ورسم تجديد وفوائد الاقراض.

– أداة حقيقية للإقراض في حدود سقف معين متجدد على فترات يحددها مصدر البطاقة.

– لا تمنح إلا للأثرياء وذوي الدخول العالية القادرون على دفع رسوم باهظة لحملها.

كما لهذه البطاقة عدة أنواع:(2)

أ– البطاقات الفضية أو العادية عادة لا يتجاوز فيها القرض المسموح به لحاملها مبلغ معين، وهذا النوع يصدر لشريحة واسعة من العملاء الجيدين في نظر البنك.

ب– البطاقات الذهبية أو الممتازة ،وهي التي يتجاوز فيها القرض لحاملها الحد السابق، وقد لا يحدد فيها مبلغ القرض وهي في العادة تمنح للأثرياء مع دفع رسوم باهظة على حملها.

ج– البطاقة البلاتينية وهي ذات مواصفات ومزايا إضافية بحسب كفاءة العميل المالية ومدى ثقة البنك به.

الفرع الثاني:البطاقة الذكية.

أولا:تعريفها.

(1):عارف خليل أبو عيد، **البطاقات البنكية بين الفقه والقانون** ،مرجع سابق، ص ص 70 ، 71 .

(2):عارف خليل أبو عيد، نفس المرجع ، ص ص71 ، 72 .

تعرف بأنها:«بطاقة رقيقة الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل:الاسم، العنوان، المصرف المصدر لها، أسلوب المصرف، المبلغ المتصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل المصرفية»٠(1)

كما تعرف:«هي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمينة»٠(2)

وتعرف:«هي بطاقة من البلاستيك مزودة بشرائح مغناطيسية مخزن عليها معلومات»(3)٠

كما تعرف:«هي كارت له قيمة مخزنة وتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان:سوق، مطعم، فندق٠٠٠الخ»٠(4)

وتعرف أيضا:«هي بطاقة بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان تحتوي على شريط ممغنط يحمل شريحة الكترونية أو أكثر»٠(5)

ومن خلال ماسبق نستنتج التعريف الآتي: «البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحوي معالجا دقيقا

---

(1):رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، مرجع سابق، ص54٠

(2):منير عمر الجنيبهي، ممدوح محمد الجنيبهي ،**النقود الالكترونية**، مرجع سابق ، ص32 ٠

(3):إبراهيم عبد السلام ،**التجارة والأعمال الالكترونية** ، ماهي لخدمات الكمبيوتر ،الإسكندرية، مصر،دون السنة، ص82٠

(4) : عبد الفتاح بيومي حجازي، **مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، مرجع سابق، ص32٠

(5):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق ص225٠

يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، كما تسمح باستخدامها في أي مكان كان ومع أي جهاز من أجهزة الكمبيوتر دون تفويض أو تأكيد على صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع ».

ثانيا:مزايا البطاقة الذكية.

تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة منها:(1)

1- القدرة العالية على تخزين المعلومات: حيث يسمح الكمبيوتر الصغير المثبت على البطاقة بتخزين معلومات وبيانات شخصية ومالية ومهنية وطبية خاصة بالمستهلك، ويمكن استدعاء هذه المعلومات بطريقة منظمة، وقد تصل قدرة البطاقة على التخزين إلى ثمانين أو مائة مرة أكثر من قدرة البطاقة ذات الشريط الممغنط،إذ يمكن تخزين من 3 كيلوبايت إلى 32 كيلوبايت من المعلومات على ذاكرة هذه البطاقة.

2-تعدد مجالات الاستخدام: يتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة منها:(2)

- تحويلها إلى حافظة نقود الكترونية تملا وتفرغ من النقود.

ـــتحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة امنية.

---

(1): احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق ،ص ص 227 ، 228.

(2): رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، مرجع سابق، ص ص 55 ، 56.

—يعد استخدامها في الحواسيب المتنقلة أو الهواتف النقالة للدخول إلى الشبكات الالكترونية احد أهم تطويراتها الجارية الآن إذ يستطيع العاملون المتنقلون الاتصال من أي موقع باستخدام بطاقات عمل برامج خاصة بهم يتم تخزينها داخل البطاقة.

3– السرية والأمان: خاصة بالنسبة للمعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت، ويرجع هذا الفضل إلى السرية والأمان اللذين توفرهما تكنولوجيا البطاقات الذكية للكمبيوتر الصغير المثبت على بطاقة المستهلك والذي يسمح بإجراء حوار سري وامن مع الكمبيوتر المثبت على بطاقة التاجر.

4– البطاقة الذكية كمحفظة نقود الكترونية: يعتبر مجال البنوك أهم مجال تطبيق فيه تكنولوجيا البطاقات الذكية، فقد حرصت المؤسسات المالية على استخدام هذه التكنولوجيا في تخزين وحدات الكترونية أو نقود الكترونية تعتمد على البطاقة الذكية واستخدام هذه الوحدات في سداد قيمة البضائع والخدمات ومن ثم زودت هذه المؤسسات ن المستهلكين بمحفظة نقود الكترونية تعتمد على البطاقة الذكية بعد تزويدهم بوحدات الكترونية،ونظرا للفائدة الكبيرة والخدمة المتميزة التي تقدمها البطاقات الذكية كمحفظة نقود الكترونية، زاد الطلب عليها من جانب المستهلكين في مختلف دول العالم مثل ماليزيا التي انتهت من التحول إلى استخدام البطاقات الذكية مع نهاية عام 2002م.

المطلب الثاني: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية.

من وسائل الدفع الالكتروني نجد النقود الالكترونية وكذا المحافظ الالكترونية التي باتت تحتل مكانة هامة في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الأول: النقود الالكترونية.

أولا: تعريفها.

تعرف بأنها «مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية التي تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية».(1)

كما تعرف:«هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الالكترونية،ويمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية، ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية»(2)

كما عرفتها المفوضية الأوروبية عام1998م بأنها:«قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة».(3)

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:« النقود الالكترونية هي عبارة عن نقود غير ملموسة مخزنة داخل وسيلة الكترونية معينة تحضى بالقبول بين المتعاملين كوسيلة للدفع تحل محل

(1):عبد الفتاح بيومي حجازي، **مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، مرجع سابق، ص72.

(2):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق، ص 229.

(3): كريمة دهوم، **وسائل الدفع الالكترونية الحديثة واليات حمايتها**، مرجع سابق، ص34.

العملات النقدية والورقية التقليدية التي اعتدنا تداولها».

والنقود الالكترونية تأخذ شكلين هما: (1)

1– النقود الالكترونية الاسمية: والتي تحمل معلومات حول هوية كل الأشخاص الذين تداولها وبذلك يتمكن البنك من تتبع اثر وحدة النقد التي اصدرتها.

1– النقود الالكترونية غير الاسمية: بحيث يتم تداولها دون الإفصاح عن حاملها.

ثانيا: مزايا النقود الالكترونية.

تتميز النقود الالكترونية ب:(2)

– تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى ارخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

–لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية.

(1): احمد بوراس و السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق، ص232.

(2):إبراهيم بختي ،**التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،2005 ، ص75.

– **بسيطة وسهلة الاستخدام:** تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير،فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.

كما للنقود الالكترونية مميزات أخرى تتمثل في: (1)

– **سرعة عمليات الدفع:** تجرى حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة.

–يتطلب وجود هذه الأموال واستخدامها كوسيلة وفاء وجود ثلاثة أشخاص هم: المصدر، المستهلك الذي يدفعها، التاجر المدفوع له.

– **تشجيع عمليات الدفع الآمنة:**يعتمد نظام النقود الالكترونية على نظام التوقيع الرقمي الذي يعتبر أفضل وسائل حماية المعلومات المالية بالإضافة إلى استخدام كلمات المرور لحماية مسحوبات العميل من حسابه المصرفي كما تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركة المالية الآمنة،كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية **SSL**. مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر امانا.

–**السرية والخصوصية:** يستطيع المشتري في ظل هذا النظام الجديد أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات.

(1):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق ،ص233.

الفرع الثاني: المحافظ الالكترونية

أولا: تعريفها.

تعرف بأنها:« وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر».(1)

كما تعرف :« هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة،رقاقة،حوسبية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرضا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرض المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت باستخدام برامج معينة».(2)

ولفهم كيفية استعمال حاملات النقد الالكتروني يجدر التمييز بين نظامين:(3)

ـــالنظام **على الخط** (**One Line**): ويعني أن المستهلك يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو الذي يتولى كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني ويمسك الحسابات النقدية للعميل.

ـ **النظام خارج الخط** (**Off Line**): وفي هذا النظام تتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر.

ثانيا: مزايا المحافظ الالكترونية(4)

---

(1):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق، ص234.

(2): إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية** ،مرجع سابق، ص72.

(3): احمد بوراس و السعيد بريكة ، نفس المرجع ،ص ص230 ، 231.

(4):غنام شريف محمد ، **محفظة النقود الالكترونية** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ،ص158- 161.

– المحفظة الالكترونية وسيلة ملائمة للدفع بمبالغ صغيرة،وعليه يمكن التخلص من ملئ الجيوب بالمبالغ الورقية قليلة القيمة والقطع المعدنية الصغيرة .

– تعتبر المحفظة الالكترونية وسيلة سهلة الاستخدام،ولاتقف هذه السهولة عند سهولة الحمل،وإنما تمتد إلى سهولة التشغيل أيضا.

– المحفظة الالكترونية وسيلة قليلة التكلفة، وهي في انخفاض مستمر بسبب تقدم التكنولوجيا التي تقوم عليها هذه المحفظة وزيادة انتشارها بين العملاء وزيادة قبول التجار لها.

– هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.

– تستعمل للدفع بمبالغ صغيرة(جرائد، مجلات.. الخ).

–والمدفوعات التي تخص المحفظة الالكترونية هي الموزع الآلي للنقود وآلات توزيع التذاكر من اجل ركن السيارات ودفع رسوم في الطرق السريعة للنقل، وبطاقات الهواتف، بطاقات مختلفة كبطاقات الزيارة، بطاقات اخذ الصورة السريعة.

المطلب الثالث:الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية.

أيضا من وسائل الدفع الالكترونية التي ظهرت حديثا نجد الشيكات الالكترونية والتحويلات الالكترونية التي تعتبر مكافئة للشيكات الورقية وهناك من يتوقع أن تحل محلها في المدى البعيد.

الفرع الأول: الشيكات الالكترونية.

أولا: تعريفها.

يعرف الشيك الالكتروني بأنه: « رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى

حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه تم صرف الشيك فعلا» .(1)

كما يعرف:« هو محرر ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد»(2) .

ثانيا: مزايا الشيكات الالكترونية(3) .

تتميز الشيكات الالكترونية بما يلي:

– تخضع الشيكات الالكترونية إلى الإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الورقية.

–دفتر الشيكات الالكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي، بل ويعتبر أفضل لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر امانا.

–تقلص الشيكات الالكترونية من تكلفة الإدارة والدفع وتحل مشكلة التزويد والنقل والطبع والسرعة.

– يزيد كفاءة انجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار و المؤسسات المالية.

– تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون.

---

(1):منير عمر الجنيبهي ، **النقود الالكترونية** ،مرجع سابق، ص12 .

(2): مصطفى كمال طه ،وائل أنور بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،مصر، دون السنة ،ص350.

(3):احمد بوراس و السعيد بريكة ، **أعمال الصيرفة الالكترونية**، مرجع سابق ،ص221 – 223.

–تزويد الزبون بمعلومات عن كشف الحساب.

– الصرف الفوري للشيك.

– تخفيض تكاليف المصاريف الادارية.

الفرع الثاني: التحويلات المالية الالكترونية.

أولا: تعريفها

هي عبارة عن عقد بين الأمر بالتحويل المصرفي للأموال تبدأ أو تنفذ من خلال وسيلة الكترونية كالهاتف،الحاسوب أو شريط مغناطيسي بهدف أمر أو توجيه أو تفويض منشاة مالية بإجراء قيد دائن أو مدين في الحساب». (1)

ثانيا: صور التحويل الالكتروني. (2)

1–التحويل المصرفي الالكتروني بحسب البنوك المتدخلة في العقد: إن هذا التحويل يأخذ شكلين اثنين هما:

أ– التحويل المصرفي بين حسابين في بنك واحد: فيقوم البنك بخصم مبلغ الحوالة من حساب الأمر وإضافته إلى حساب المستفيد.

ب– التحويل المصرفي بين حسابين في بنكين مختلفين: وفي هذه الصورة يقوم بنك الأمر بخصم قيمة الحوالة من حساب الأمر،ويقوم في المقابل بنك المستفيد بقيد قيمة الحوالة في حساب المستفيد،

(1):خنفوسي عبد العزيز، **العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، مرجع سابق ،ص253.

(2):خنفوسي عبد العزيز، نفس المرجع ، ص254 – 256.

ومن ثم تتم عملية التسوية بين البنكين.

2- التحويل المصرفي الالكتروني بحسب المستفيد: إن هذا التحويل قد يتم من حساب لأخر،وكلاهما مفتوح باسم الأمر بالتحويل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين،كما قد يتم بين حسابين لشخصين مختلفين في ذات البنك اولدى بنكين مختلفين والتي تتم بطريقتين هما:

- إذا قام الأمر بإجراء التحويل من احد حساباته لدى البنك إلى حساب آخر في ذات البنك.

- تتمثل في التحويل من حساب الأمر إلى حساب المستفيد لدى نفس البنك أو لدى بنك اخر.

المبحث الثالث: العوامل المساعدة والعوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة واهم التحديات التي تواجهها.

رغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييمها واستنتاج العوامل المساهمة في نجاحها والمعرقلة لها واهم التحديات التي تواجهها.وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه العوامل وكذا أهم التحديات .

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الحديثة.

يعتمد نجاح وسائل الدفع الحديثة على مجموعة من العوامل نذكر منها:

الفرع الأول: نمو الانترنت.

إن نمو شبكة الانترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الحديثة باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل خاصة التجارة الالكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري فيها الدفع بالطرق الالكترونية وعليه فنمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار وسائل الدفع الالكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها.(1)

(1):وهيبة عبد الرحيم ،**تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/11/04/27 ، ص 02 .

الفرع الثاني: ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة.

لقد ساهمت الانترنت في ظهور البنوك الالكترونية التي سهلت على العملاء القيام بإدارة حساباتهم وادخار أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده، كما إن المعاملات المصرفية الالكترونية أصبحت تتم عبر شبكة الانترنت، بل وحتى البنوك العادية هي الأخرى تقدم خدمات مالية الكترونية عن طريق الانترنت. مما أدى إلى ظهور خدمات مصرفية جديدة واهم هذه الخدمات هي:

1-الخدمات المصرفية الالكترونية عبر أجهزة الصراف الالي.

2- الصيرفة عبر الهاتف(1).

الفرع الثالث: الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت.

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن وسائل الدفع التقليدية بالأمان لاستعمالها عبر شبكة الانترنت،وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة. وقد كان لانتشار التجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الالكتروني،تشفير البيانات، التامين.(2)

أولا: التوقيع الالكتروني.

والذي يقصد به جميع الوسائل والأساليب الممكنة لإنتاج الموقع لتوقيعه بصورة الكترونية بقصد توثيق

---

(1):صابرينة بضياف و تركية تومي، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية** ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2016، ص25.

(2):صابرينة بضياف و تركية تومي ، نفس المرجع ، ص25.

السند أو بقصد الالتزام بمضمون السند الموقع.(1)

ثانيا: تشفير البيانات.

وهي عبارة عن عملية تمويه البيانات بطريقة تخفي حقيقة محتواها وتجعلها رموز غير مقروءة وهي تتضمن تطبيقات لمعادلات ودوال رياضية على نص الكتروني ينتج عنه مفتاح تشفير يجعل المعلومات غير قابلة لفك تشفيرها من قبل أي شخص لايملك مفتاح فك التشفير المناسب.(2)

ثالثا: التامين(3).

هناك العديد من نظم تامين شبكة الانترنت ومن أمثلة هذه النظم ما يلي:

1- استخدام تكنولوجيا الجدران النارية:

هي عبارة عن برنامج وأجهزة توصل شبكة المعلومات والأنظمة الداخلية للمستخدم مع شبكة الانترنت،حيث يحافظ المضيف على اتصال من جانب واحد،واتصال مع الشبكة الداخلية من الجانب الآخر،حيث يتم إعداد القواعد لمراقبة كافة التيارات الالكترونية فيتم إخفاء جميع العناوين الموجودة على الأجهزة في الشبكة الداخلية من الخارج، ويشبه البعض هذه التقنية برجل الأمن الذي يقف على بوابة المنشاة ويسمح بدخول وخروج الأشخاص المرغوب فيهم من قبل صاحب المنشاة، ويمنع الأشخاص غير المرغوب فيهم.

---

(1):عمر حسن المومني ،**التوقيع الالكتروني** ،ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ،2003 ، ص50.

(2):عمر حسن المومني، نفس المرجع السابق، ص54.

(3):صابرينة بضياف وتركية تومي، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية** ،مرجع سابق، ص ص27 ، 28.

2–الخادم المفوض:

يقوم بدور الوسيط بين الشبكات المؤمنة والشبكات غير المؤمنة،فعن طريقه يستطيع صاحب المنشاة رصد موظفيه على شبكة الانترنت،كما يمكن التحكم في عملية الدخول إلى موقع معين عن طريق إعطاءه أمر بعدم الدخول على الموقع المعين ذاته،فعندما يرغب احد العاملين الدخول إلى الموقع يمنعه المفوض،وغالبا ما يتم اقتران الحوائط النارية مع الخادم المفوض لضمان التحكم في عمليات الدخول والخروج وتحقيق التامين الكامل للشبكات المؤمنة.

3–المرشحات الالكترونية:

يتم استخدام مرشحات ثنائية حيث ينتج جهاز الترشيح الأول انسياب الحركة المرورية باتجاه الحواسب الموجودة في المنطقة الآمنة فقط في حالة ما إذا كانت صادرة من كمبيوتر يقع في المنطقة الامنة.

4– شهادات التوثيق:

عبارة عن بيانات رقمية غير مكررة وتكون خاصة بالشخص وفي نفس الوقت تكون هذه البيانات مشفرة،بحيث لايمكن قراءتها.هذه البيانات يمكن إضافتها لصفحة الويب أو البريد الصادر منك بحيث لايستطيع احد قراءة محتوياتها إلا من لديه شهادة مماثلة،وتقوم عدد من الشركات بإصدار تلك الشهادات بمقابل مادي بسيط،ويتم توقيع الشهادة من قبل موقع التصديق.

5– البطاقات:

يملك كل شخص طبيعي أو اعتباري بطاقة خاصة به لايستطيع احد استخدامها غيره.

كل هذه الوسائل تم ابتكارها لحماية المعاملات المصرفية والتجارية من عمليات الغش والاحتيال،مما يشجع على الإقبال لشراء السلع والخدمات عن طريق شبكة الانترنت وتامين الدفع الالكتروني،لكن يتبين مع مرور الوقت إن هذه الوسائل غير كافية على الإطلاق لتوفير الأمن والسرية للمعاملات والأداة الأكثر استعمالا في عمليات الغش والاحتيال هي البطاقات المصرفية في حد ذاتها.

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية.

أدى التطور المستمر في التكنولوجيا والمنافسة بين البنوك إلى انتشار وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك إلى زبائنها من أفراد ومؤسسات من خلال القنوات الالكترونية،إلا إن هذا التطور السريع في العمل المصرفي يحمل في طياته بعض المخاطر التي قد تحدد من انتشاره وتعيق نجاحه مثل عدم توفر الأمان في استخدام الانترنت بشكل كامل في التعاملات المصرفية والذي يعتبر الهاجس الأكبر لجميع المتعاملين في الصيرفة الالكترونية،والخشية من كشف المعلومات الخاصة والمخاطر القانونية كالتعقيدات المصرفية الالكترونية ومسائل الملكية الفكرية للبرمجيات وقواعد البيانات المستخدمة من طرف البنك،ومخاطر التشغيل نتيجة الاستخدام الخاطئ،ومخاطر السيولة نتيجة امتداد نشاط البنك في منح الائتمان إلى العملاء عبر الحدود،والتي قد تزيد من احتمالات إخفاق بعض الزبائن على السداد ومخاطر السمعة التي قد تتأثر نتيجة لتوقف الخدمات المصرفية الالكترونية بشكل متكرر.(1)

إضافة إلى العوامل السابقة التي هي عامة ومشتركة بين الأقطار المتقدمة والمتخلفة،تضاف بعض العوامل الأخرى التي هي مميزة لوضع الدول المتخلفة والنامية والتي تقف عائقا لانتشار ونجاح وسائل الدفع الحديثة والتي من بينها نجد: (2)

- انتحال شخصية الفرد.
- جرائم السطو على أرقام البطاقات.

---

(1): الزين منصوري ،**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني**،عوامل الانتشار وشروط النجاح،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المركز الجامعي، خميس مليانة، 26-2011/04/27 ،ص04 .

(2): صابرينة بضياف و تركية تومي، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية**، مرجع سابق، ص33 - 35.

–غسيل الأموال باستخدام البطاقات المصرفية.

–السلب بالقوة الالكترونية.

– تجاوز حامل البطاقة لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الالي.

– إساءة استعمال بطاقات الوفاء.

– استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها أو ملغاة.

– إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيك.

– استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير.

– السحب ببطاقات الكترونية مزورة.

بالإضافة إلى العراقيل السابقة نجد:(1)

– عدم توفير خدمات مصرفية الكترونية شاملة كما هو الحال في الفرع التقليدية.

– عدم قيام البنوك بدورها بالتعريف بالخدمات المصرفية الالكترونية لزبائنها.

–ارتفاع كلفة الخدمات المصرفية الالكترونية.

– بطء خدمة الانترنت من قبل المزود.

–عدم انتشار نقاط البيع في المحال التجارية التي تعتبر من الأسباب التي تحد من التعامل ببطاقات الائتمان.

(1):الزين منصوري، **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني**، مرجع سابق، ص05 .

– عدم اهتمامامات التشريعات بشكل مناسب بالعمل المصرفي الالكتروني.

– ارتفاع درجة مخاطر الخدمات المصرفية الالكترونية.

– تفضيل الزبائن للفروع التقليدية على الخدمات الالكترونية.

– عدم اهتمام زبائن البنك بالخدمات المصرفية الالكترونية.

– عدم توفر الثقة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه وسائل الدفع الحديثة.

إن وسائل الدفع الحديثة ليست وسائل مثالية فكما لها مميزات فهي تعاني أيضا من عيوب ومخاطر مما يؤثر على سمعتها بين الجمهور،يؤدي ذلك إلى اتخاذ الحيطة والحذر عند استعمالها،وتكمن أهم مخاطرها في مايلي:

الفرع الأول: النقود الالكترونية.

للنقود الالكترونية مخاطر أمنية،قانونية وأخرى تتعلق بالسرية:

أولا: المخاطر الأمنية للنقود الالكترونية.

قد يحدث الخرق الأمني للنقود الالكترونية أما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف،أما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الانترنت،وأما الإخلال بتصميمات الأنظمة الالكترونية والقرصنة الالكترونية،فمن شان كل هذه التصرفات والتهديدات السابقة إن تؤدي إلى أثار قانونية وأمنية ومالية خطيرة.فانه من المهم إن تتأكد الجهة المصدرة للنقود الالكترونية من توفير كافة الضمانات الأمنية سواء بالنسبة للمستهلك أو التاجر وسواء كان ذلك متعلقا بالنقود

الالكترونية التي تأخذ شكل البطاقات البلاستيكية أو تلك التي يتم التعامل بها عبر الانترنت (النقود الشبكية).(1)

ثانيا: المخاطر القانونية للنقود الالكترونية.

تنبع هذه المخاطر أساسا من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال، إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية من ناحية أخرى، فان المخاطر القانونية التي تتولد أيضا عندما تقنن حقوق

والتزامات الأطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية بطريقة غير دقيقة، كذلك فان موضوع حماية المستهلك يعد من أهم المخاطر القانونية التي يمكن أن تفرزها النقود الالكترونية.(2)

الفرع الثاني: البطاقات البنكية.

بالإضافة إلى الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية،فهي تفرز جملة من المخاطر أهمها ما يلي:(3)

- محدودية اثر البطاقات في رفع الاستهلاك على المدى الطويل إذ أن رفع القدرة الاستهلاكية لايتوقف على وسائل الدفع بقدر ما يعتمد على نمو وانحصار الدخل الحقيقي للفرد.

- الخطر على سيولة المصرف نظرا لكبر حجم التعامل، كما أن كبر حجم القروض المجانية من حملة البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض استثماراته في المجالات الاخرى.

- المنافسة التي تواجهها المصارف من المؤسسات المصدرة للبطاقات الخاصة بها كمحطات البنزين،مما

---

(1):سماح شعبور و مصباح مرابطي ،**وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**،مرجع سابق ، ص52.

(2):ميسوم ريمة ،**تطور وسائل الدفع من التقليدية إلى الالكترونية**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012، ص43.

(3):ميسوم ريمة ،نفس المرجع ، ص 43 44.

يقلل من حجم المتعاملين مع المصرف.

– بالنسبة للدول الإسلامية فان البطاقات الائتمانية تكلفتها بعض المحظورات الشرعية كالفائدة التي يأخذها البنك عند تأخير العميل عن السداد.

الفرع الثالث: المخاطر القانونية للبطاقات البنكية(1).

– قد تقوم مؤسسات غير مصرفية بإصدار بطاقات ذكية،لكن لاتفرض عليها رقابة كالمؤسسات المصرفية التي تدفع تكاليف الرقابة عند عرضها لبرامج البطاقات ذات القيمة المخزنة، مما يثير قلق المراقبين بشان المحافظ الالكترونية التي تضم مؤسسات إصدار غير مصرفية لاتخضع لمراقبتهم.

– من الناحية القانونية فان البطاقات الذكية لا تخضع للقوانين التجارية التي تضم الشيكات والحوالات وغيرها،لان المستخدم فيها لايستعمل أداة مكتوبة مما يثير مشاكل الاثبات.

– تثير هذه البطاقات قضايا تتعلق بمراعاة إجراءات براءات الاختراع من طرف مؤسسات إصدار البطاقات ومجهزيها بالإضافة إلى شؤون الملكية الفكرية وترخيص التكنولوجيا.

---

(1): لوصيف عمار ،**استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص120 -121.

خلاصة الفصل الثاني :

بعد أن درسنا وسائل الدفع الحديثة الأكثر انتشارا في العالم المتقدم والذي أصبحت فيه التجارة الالكترونية وعالم الشبكة العنكبوتية العالمية أهم سوق على الإطلاق من حيث رقم الأعمال،وكما رأينا جاءت وسائل الدفع الحديثة للتحول نحو وسائل تعامل أكثر يسر وسهولة مواكبة لمتطلبات العصر،وكبديل عن وسائل الدفع التقليدية،كما سعت بعض المؤسسات من اجل الزيادة في نشاطها وتوفير أحسن الخدمات لزبائنها توفير أداة دفع الكترونية تمثلت في البطاقات البنكية،البطاقات الذكية،النقود الالكترونية ...، والتي حلت محل النقود العادية في المحلات الكبرى ووسائل النقل العامة والخاصة الكبرى وبالرغم من المزايا التي قدمتها وسائل الدفع الحديثة إلا أنها لم تسلم من المخاطر والتحديات التي أصبحت تواجهها مما عرقل من نجاحها خاصة في الدول المتخلفة.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية حول استعمالات البطاقة مابين بنكية CIB بالبنك الخارجي الجزائري

وكالة المدية

تمهيـــــد :

من خلال هذا الفصل سنتعرض إلى تقديم المؤسسة البنكية التي قمنا بإجراء الدراسة حول استعمالات البطاقات البيبنكية التي تقوم بإصدارها، ألا وهي البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية، كون البنك الخارجي أحد أهم البنوك على الساحة الوطنية ، وكذلك بالنظر إلى التجربة والخبرة التي تحوزها المديرية النقدية لهذا البنك في مجال التعامل بالبطاقات البنكية سواء الوطنية أو الدولية .

وفي إطار تحديث وسائل الدفع،انصرف مشروع التحديث إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المصرفي،وذلك بمشروع البطاقات البيبنكية للسحب والدفع CIB .

المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري.

نقوم في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري، أهدافه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه.

سنتعرف في هذا المطلب على أهداف البنك الخارجي الجزائري وذلك بعد الوقوف على نشأته.

الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك الخارجي الجزائري رقم67 – 204 في الأول من اكتوبر1967 ،برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني .
- المؤسسة العامة .
- قرض الشمال .
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط .
- بنك بركليز .

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986 ، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 88/ 10 الصادر في 17 جانفي1988 ، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 اكتوبر1967 وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات ،فبالرغم من انه ينتمي إلى القطاع العمومي فانه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة

والمتمثلة في التجارة الخارجية ، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع وإقراض)،والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ1970،فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك ، نفطال) والكيميائية والبتر وكيميائية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء ، وهو الذي يمدها بالقرض+ وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود، وانشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف ، ومصانع الاسمنت في الشلف والحجار، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب، بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و 90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى ، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول .

الفرع الثاني: أهداف البنك الخارجي الجزائري .

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج .
- يعمل على تامين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية .
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري .

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

– **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام .

– **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:**وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).

– **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.

– **المديرية الفرعية للتنظيم:** ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.

– **المديرية الفرعية للتعهدات:** ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .

– **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال:** وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .

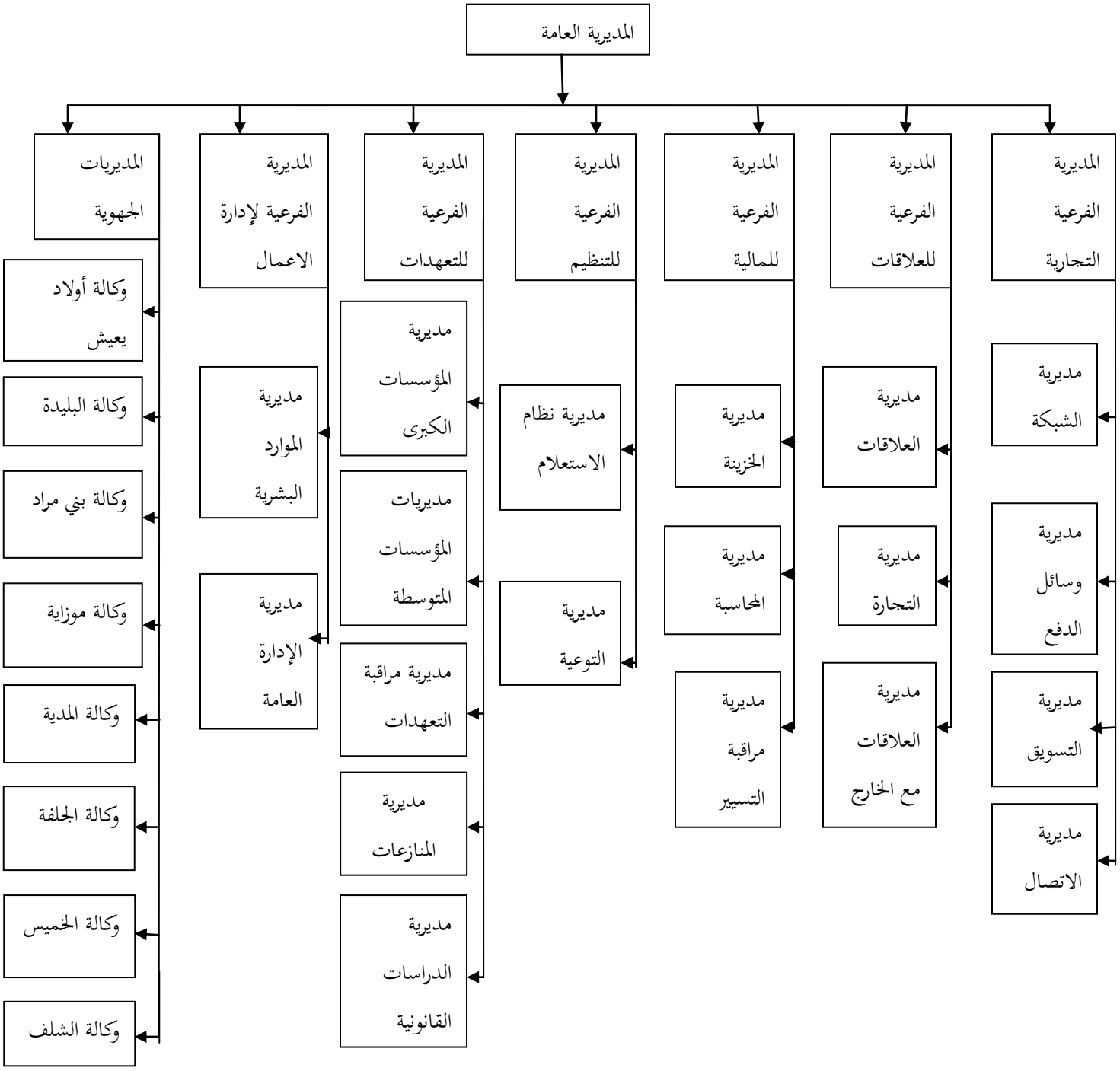
– **المديريات الجهوية:** وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة .

– **المفتشية العامة:** ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا .

– **الكتابة العامة:** وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة .

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3–1) : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 11/ 04 /2018.

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري .

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ،ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التطبيقية .

الفرع الأول: تعريف الوكالة ونشاطاتها .

أولا– تعريف الوكالة: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.

ثانيا– مهام ونشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك،والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك .
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة .
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب ، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات ، الدفعات .
- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى .
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات ،استقبال أموال ناتجة عن

عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة ، سند لأمر،الشيك ،فواتير أو وثائق التجارة الأخرى .

- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع ، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين .
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال .

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها ، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية أو أجنبية ،وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية .

تتواجد بالوكالة المصالح التالية: [1]

أولا – مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:

- التحصيلات بأنواعها .
- عمليات السحب والدفع .
- عمليات التحويل .
- عمليات المقاصة .
- عمليات المحفظة .

(1):معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية.

ثانيا – مصلحة التجارة الخارجية : من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة
- التحصيلات بالعملة الصعبة .
- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) .

ثالثا – مصلحة التعهدات : تعمل هذه المصلحة على مايلي :

- دراسة القروض .
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل .
- الاهتمام بقضايا المنازعات .
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض .
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

رابعا – مصلحة التسيير الإداري : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- تسيير موارد الوكالة .
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .

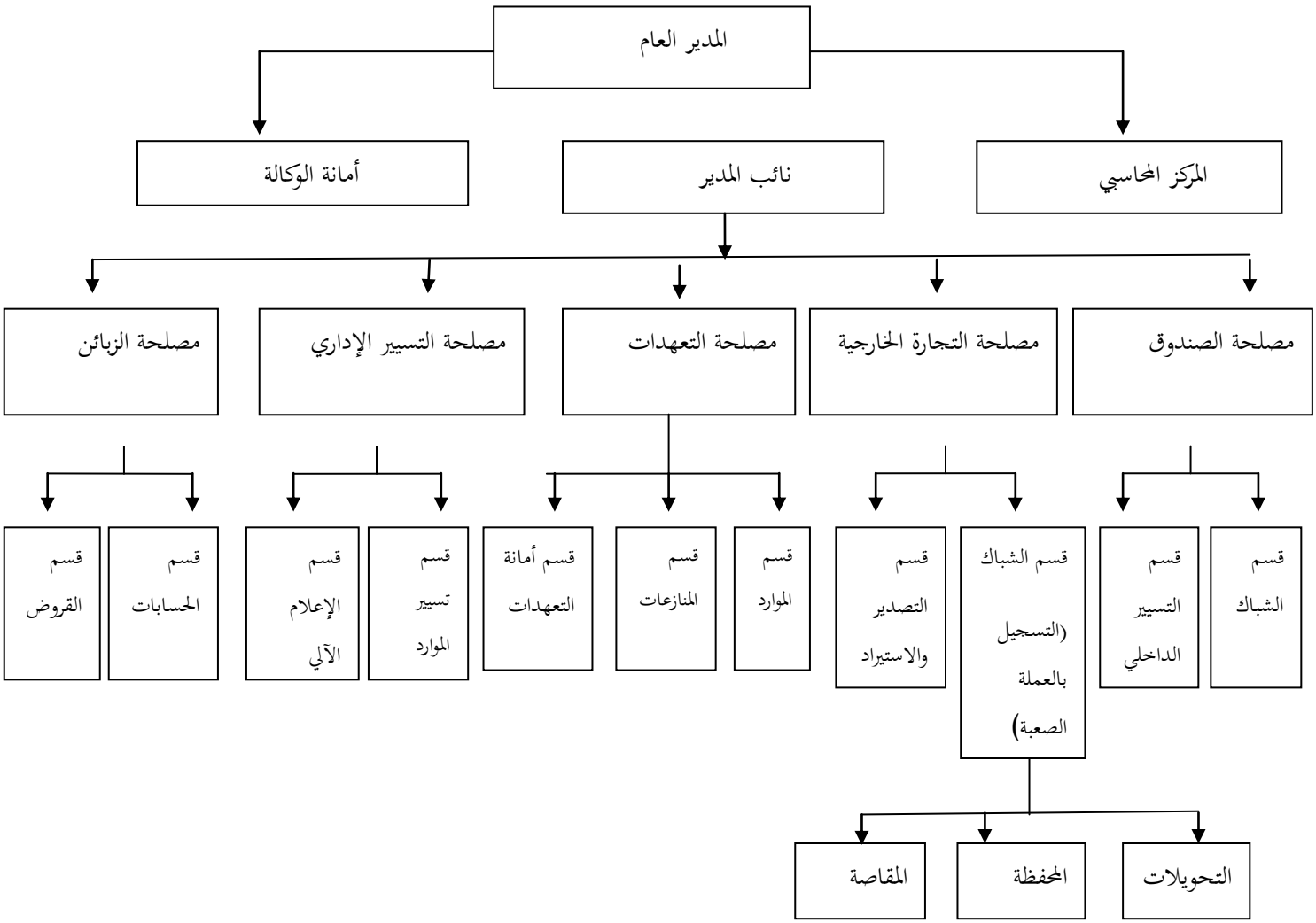
- التسيير الآلي للعمليات .

خامسا – مصلحة الزبائن : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- دراسة ملفات القروض .

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(3–2) : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة 2018 .



المصدر:وثائق داخلية من وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في2018/04/11.

المبحث الثاني: منتجات البنك الخارجي الجزائري

إن أهم المنتجات والخدمات التي تم تطويرها لتتماشى مع التطور الحاصل في مجال الخدمات النقدية البنكية من قبل البنك الخارجي الجزائري،تتمثل في البطاقة مابين بنكية(CIB) .

المطلب الأول: عرض حول البطاقة مابين بنكية CIB .

في إطار البرنامج المسطر من قبل الدولة لغرض تحديث القطاع البنكي وتوحيده تم إصدار البطاقة البيبنكية CIB ؛والتي سنتعرف عليها فيما يلي .

الفرع الأول:مفهوم البطاقة مابين بنكية CIB .

للتعرف على البطاقة البيبنكية سنقوم بتعريفها ؛ توضيح شكلها؛ شروط الحصول عليها وأهم مميزاتها كالتالي:

أولا:تعريف البطاقة مابين بنكية CIB .

تعرف البطاقةCIB بأنها«بطاقة بنكية مشتركة فهي سند لإثبات الهوية،أصدرها البنك لزبائنه كبديل عن النقود أو كصورة متطورة عن الشيك،وهي بطاقة تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب ودفع على الموزعين الآليين ونهائيات الدفع الالكتروني التابعة لشركةSATIM*، وهي بطاقة صالحة فقط في الجزائر،أي على المستوى الوطني فقط،حيث تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب على مدى أيام الأسبوع(7ايام/7ايام)وعلى مدار الساعة(24 ساعة/ 24 ساعة)وفق الحد الأقصى المحدد .

كما تعرف على أنها بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود وهي بطاقة مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، شعارها، توقيع حاملها، وبشكل بارز رقمها، اسم حاملها وتاريخ نهاية صلاحيتها .

*:ساتيم عبارة عن شركة ذات أسهم أُنشأت سنة 1995 برأسمال قدره 1271000000دج وهي فرع لـ8 بنوك تجارية جزائرية والتي قررت إنشاء هيئة مشتركة فيما بينها لتسهيل العمليات البيبنكية الخاصة بالنقد الآلي .

وتستعمل البطاقات البنكية في السحب النقدي من آلات السحب الآلي DAB أو GAB أو كذلك في عمليات شراء السلع والحصول على الخدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في التسويات المالية . [1]

تم الإنطلاق في إصدار البطاقة البيبنكية CIB بالبنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية في 2005، حيث بلغ عدد المتعاملين بها لحد الآن في الوكالة حوالي 2001 متعامل ،حسب تصريحات SATIM ؛لكن في الواقع حوالي 15 شخص فقط.

أما بالنسبة للموزعات الآلية النقدية فبالوكالة موزع آلي GABواحد فقط ومعطل حاليا ،حيث يقتصر استخدام هذه البطاقة بوكالة المدية على عمليات السحب فقط ،كما أنها صالحة الإستعمال على مستوى البنك الخارجي الجزائري فقط عكس ما يفرضه نظام النقد الآلي البيبنكي ألا وهو استعمالها على مستوى بنوك أخرى.

ومن بين شروط الحصول على البطاقةCIB :

– ملئ طلب البطاقة من طرف العميل .

– يجب أن يكون للعميل حساب جاري،أو حساب بنكي .

– أن يكون للعميل رصيد لا يقل عن 5000 دج .

-أن تكون مدة تعامله مع البنك لا تقل عن 3 أشهر .

غير أن البنك الخارجي الجزائري لوكالة المدية لا يتقيد بأية شروط لمنح البطاقة ؛فكل من لديه حساب لدى الوكالة يمكنه الحصول على هذه البطاقة .

(1): وثائق مقدمة من طرف مكلف البنك .

ثانيا:شكل البطاقة البيبنكية.

البطاقة مابين بنكيةCIB بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل،موافقة وللمقاييس المحددة من قبل بنك الجزائر بموجب المنشور رقم 64/94 المؤرخ في 28 / 09/ 1994 ،و للمقاييس العالمية ISO 7810 ، وهي أيضا موافقة لمقياس EMV* .

أما أبعادها فهي:

-الطول: 85.72 ملم

-العرض:54.03 ملم

-السمك:0.76 ملم

وتحتوي هذه البطاقة على شريط مغناطيسي يستعمل في عمليات السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية " DAB " ، وكذا رقاقة إلكترونية تستخدم في عمليات الدفع على مستوى نهائي الدفع الإلكتروني عند التجارTPE .

كما أن البطاقة تحمل المعلومات التالية:

1-رمز تعريفي للمصدر وكذا الشبكة.

2-إثبات هوية صاحبها (الإسم واللقب، الإمضاء، التسجيل الإلكتروني للمعلومات لخاصة بالهوية البنكية لصاحب البطاقة على الشريط المغناطيسي والرقاقة الإلكترونية).

3- رقم البطاقة وتاريخ نهاية الصلاحية.

4-عنوان البنك المصدر للبطاقة (ترسل له البطاقة في حالة ضياعها).

*: هو عبارة عن معيار دولي جديد خاص بتسيير العمليات والتبادلات النقدية بسهولة وأمان وسرعة وفعالية، وهو يخص العمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية الحاملة لرقاقة إلكترونية ،Cartes à Puce Electronique ،كما أن المعيار EMV يشدد من مقياس الأمان لهذه البطاقات البنكية عن طريق تقنيات الترميز المعقدة.

ويمكن توضيح هذه المواصفات البنكية للبطاقة في الشكل التالي :

شكل رقم (3-3):صورة توضح الوجه الأمامي والخلفي لبطاقة CIB.



https: //www.bitakati.dz/ar/page/decouvrir-la-carte-cib-p2 .12/05/2018.21:20

ثالثا:مميزات البطاقة البينكية CIB.

كما نجد لهذه البطاقة مميزات تتمثل في: [1]

1)- **بالنسبة للبنـــك** :

– تعتبر البطاقةCIB وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك .

– تقلل وتجنب من الصفوف الطويلة نتيجة استخدام الصراف الآلي،وبذلك تقلل الضغط على البنوك .

– تمثل مصدر مربح من خلال ما يحصل عليه البنك من عمولات .

– تزيد البطاقة CIB من حجم العائدات قياسا إلى أعبائها .

2)- **بالنسبة لحاملهـــا** :

– توفير عنصر الأمان: حيث أنها تجنب العميل حمل النقود ومخاطر السرقة .

– المرونة: تكسب صاحبها مرونة الحصول على حاجاته من سيولة نقدية وسلع وخدمات في أي مكان من التراب الوطني .

– تمثلCIB مظهر من مظاهر التقدم التكنولوجي،فهي تكسب حاملها مكانة مميزة في المجتمع .

– بطاقة يمكن استعمالها على مدار الأسبوع وكل يوم .

– تمكننا من الاطلاع على الرصيد في موزعات الدفع الالكتروني مع إمكانية متابعة العمليات عن طريق الانترنيت .

السحب والدفع عن طريق موزعات الدفع الالكتروني .

(1) :www.bea.dz.12/05/2018. 22:00

3)- **بالنسبـة للتاجـــر**:

– تقللCIB من المخاطر: فقبولها من قبل التاجر تجنب تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم قبض أموال مزورة أو مسروقة .

– زيادة المبيعات: تعملCIB على زيادة المبيعات،فهي تشجع حاملها على زيادة الاستهلاك .

المطلب الثاني:استعمالات البطاقة المابين بنكيةCIB وأنواعها.

إن استعمال البطاقة البيبنكية في إطار النقد الآلي البيبنكي يمكن حامل البطاقة من عدة خدمات حديثة ومطورة ،فما هي البطاقة البيبنكية وما هي أهم استعمالاتها.

الفرع الأول:أنواع البطاقة مابين بنكية CIB .

نجد نوعين من البطاقةCIB هما:

أولا: البطاقة الكلاسيكية CIB .

ويطلق عليها كذلك اسم البطاقة الزرقاء، وهي بطاقة دفع بين البنوك تستطيع من خلالها إجراء عملية السحب من الموزعات الآلية النقدية والشبابيك الآلية لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى،وفق شروط يحددها كل بنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهما و مواصفات أخرى كتحديد سقف لا يمكن تجاوزه مع عمولة محددة.

يكلف الحصول على البطاقة الكلاسيكية بـ BEA لوكالة المدية لأول مرة ؛وكذا عند ضياعها أو تجديدها مبلغ 359 دج TTC ،كما تقدر تكلفة السحب من GAB بـ28.50 دج لكل عملية. [1]

(1):مقابلة مع محاسب البنك لوكالة المدية،218/04/17 ،13:30.

ثانيا:البطاقة الذهبية CIB.

هي بطاقة ذهبية اللون ظهرت هذه البطاقة في2009 ،وهي بطاقة مقترحة من قبل البنوك إلى الزبائن يتم اختيارهم وفقا لشروط محددة،لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فان هذه البطاقة توفر خدمات إضافية،مع سقف سحب ودفع مرتفع نسبيا،فهي تمنح لكبار المسؤولين والموظفين ذوي الدخل المتوسط والكبير.

غير أن البنك الخارجي الجزائري BEA لوكالة المدية تقتصر خدماته على بطاقة CIB الكلاسيكية فقط .

الشكل التالي عبارة عن صورة لبطاقتي CIB الكلاسيكية والذهبية الخاصة بالبنك الجزائري الخارجي :

شكل رقم (3-4):صورة للبطاقة الذهبية والكلاسيكية



المصدر:https://www.bea.dz/monitique.html

الفرع الثالث: استعمالات البطاقة CIB

وتستعمل البطاقةCIB كوسيلة للسحب أو الدفع بحيث يمكن استعمالها في:

– على مستوى الموزع الآلي الخاص بالبنك الخارجي الجزائري من اجل السحوبات،الاطلاع على الرصيد .

–الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى:من اجل السحوبات .

– على مستوى الشباك الآليGAB الخاص بالبنك الخارجي الجزائري :السحوبات،التحويلات،الدفع النقدي ، الإستعلام عن الرصيد،الاطلاع على رقم التعريف البنكي ،العمليات السابقة،استلام الشيك للقبض (في الشباك الآلي البنكي للوكالة المستوطن فيها فقط) .

– الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكترونيTPE .

الدفع عن طريق الانترنت .

كيفية استعمال البطاقةCIB على مستوى GAB و TPE : [1]

1):عن طريق GAB :

–اقترب من الشباك الآلي وأدخل بطاقتك .

–اختر اللغة

–أدخل الرقم السري .

–اختر العملية ثم اتبع الخطوات المقترحة .

1):https://bitakati.dz/ar/page/comment-utiliser-ma-carte-p39 ،12/05/2018 ،00:15.

عند الإنتهاء من العملية استرجع بطاقتك ،استلم المبلغ وكذلك الوصل .

يبتلع الشباك الآلي بطاقتك في الحالات التالية :

-إذا أخطأت ثلاث مرات في إدخال الرقم السري.

-إذا تجاوزت الوقت المحدد (3*20ثانية) بعد تسلسمها دون القيام بعملية أخرى.

-يسترجع الشباك الآلي الأوراق النقدية إذا تجاوزت الوقت المحدد لأخذها (3*20ثانية).

2):عن طريقTPE :

-اقترب من صندوق النقد لتسديد قيمة مشترياتك .

-يعرض عليك البائع آلة TPE .

-تأكد من أن المبلغ الظاهر على آلة TPE يتوافق مع قيمة مشترياتك.

-أدخل البطاقة ثم الرقم السري .

-أثبت موافقتك بالضغط على الزر الأخضر .

-عند الإنتهاء من عملية الدفع استرجع البطاقة ثم استلم الوصل .

المبحث الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه البنك الخارجي الجزائري عند تعامله بالبطاقة البيبنكية CIB واهم الحلول المقترحة .

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك لنقل العديد من التقنيات الحديثة والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية،إلا إن هناك العديد من التحديات والصعوبات التي يواجهها البنك .

المطلب الأول: المشاكل والعراقيل التي تواجه البنك الخارجي عند تعامله ب CIB.

البنك الخارجي الجزائري كغيره من البنوك تواجهه عدة مشاكل وعراقيل والتي نذكر أهمها فيما يلي:

– ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع(كالنقص فيInternet،وكذلك نقصها وضعفها مابين البنوك)

–نقص التشريعات الضرورية لتسهيل انتشار الخدمات الالكترونية وخصوصا المتعلقة بالدفع الإلكتروني .

– عدم ثقة الزبون بCIB،فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة(النقود الورقية هي وسيلة الدفع الرئيسية) إما بالنسبة له .

– غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية .

–يرجع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الانترنت أيضا إلى نقص الإعلام والاتصال، فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك .

– وجود أزمة ثقة بين العملاء والتجار وبين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم،وقد زاد من حدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك أل خليفة .

– مشكل الأمية يجعل الأشخاص لا يثقون سوى في السيولة النقدية وغير قادرين على استيعاب البطاقات البنكية .

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة أهم العراقيل التي تواجه البنك الخارجي الجزائري.

مواجهة للمشاكل التي تواجه البنك ؛كان لا بد من تبنى استراتيجيات وسياسات كحلول لهذه العراقيل والمتمثلة في الآتي :

– تبني إستراتيجية تسويقية جيدة هدفها تعريف البنك بالبطاقةCIB وكذا مميزاتها واهم استعمالاتها .

– تسريع وتحسين سيولة المبادلات وعمليات الدفع .

– تعميم استعمال الواسع لشبكة الانترنت .

– إعادة هيكلة التطلعات الداخلية والنظم المعلوماتية لدى البنك .

– تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين وتحسين المستوى .

– الاهتمام بالمناخ التشريعي الذي يلائم وسائل الدفع الحديثة والمتعلق بتنظيمها والذي يكون من اختصاص الدولة .

– الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية .

– لابد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني وذلك بسن القوانين التي تخص الجرائم المرتكبة .

خـــلاصة الفصل الثالث :

تعتبر وسائل الدفع الحديثة أساس أي اقتصاد،وذلك بتواجدها في مركز النشاطات الاقتصادية،لذلك فأمام وسائل الدفع الحديثة في البنك الخارجي الجزائري بوكالة المدية والمتمثلة في البطاقةCIB الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإدخال ثقافة هذه البطاقة حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع.

ولذلك نقول إن على البنك الخارجي الجزائري القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال آخذا بعين الاعتبار تجربة البنوك الموجودة في الدول المتقدمة من اجل تجنب المشاكل التي تتخبط فيها .

خـــــاتمة عـــــامة

خَـــــاتِمَة :

كما رأينا سابقا بعد دراستنا موضوع حول البطاقة مابين بنكية"CIB" واستعمالاتها كوسيلة للدفع الحديث في البنوك التجارية فإن وسائل الدفع في تطور مستمر ومتواصل منذ القدم،كونها أدوات أساسية تسهل على الإنسان تعاملاته في حياته اليومية ،لذلك يسعى دوما إلى تطويرها بشكل يجعلها تلبي حاجياته مع التطور الإقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما دفع البنوك في ظل ما يسمى الإقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية إلى محاولة تطوير خدماتها المصرفية وزيادة قدرتها التنافسية خاصة بعد الإنتشار الواسع لاستخدام الانترنيت.

فمنذ منتصف التسعينات انطلقت الجزائر في برنامج واسع يهدف إلى تصحيح النظام البنكي والذي يستوجب تحديث العمليات البنكية ،وهذا من خلال إشراك الوسائل الإلكترونية والمغناطيسية والإعلام الآلي بشكل يسمح بتنقل رؤوس الأموال بطريقة أفضل،وهو ما أدى إلى إصدار البطاقات البيبنكية cartes interbancaires .

هذه الوسيلة للدفع قد وجدت مكانها داخل الساحة البنكية الوطنية،نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة ،وذلك من خلال إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك satim بغرض الإستجابة لمتطلبات البنوك ، وهي الخطوة الأولى لتحديث القطاع البنكي .

وبصفة عامة ومن خلال دراستنا للبنك الخارجي الجزائري "BEA"فإنه من الواضح أن التطور النقدي يتم بصفة تدريجية نظراً للعوائق التي تواجهه سواء البشرية منها أو التقنية أو القانونية أو المالية.

ومن منطلق ذلك يمكننا وضع مجموعة من النتائج العامة ؛والخاصة بموضوع دراستنا،ليتم بعد ذلك اقتراح بعض الحلول التي يمكنها أن تساعد في تجاوز العوائق التي تحول واستعمال البطاقات البيبنكية،وذلك بعد اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضيات:

1) -التوجه نحو الصيرفة الالكترونية يعد من الاتجاهات الحديثة للبنوك التجارية :هذه الفرضية صحيحة.

2) . تعتبر البطاقات البنكية أهم وسائل الدفع الحديث:صحيحة.

3)- التكنولوجيا الحديثة تؤثر سلبا على وسائل الدفع الحديث:خاطئة التكنولوجيا تؤثر إيجابا وسلبا على وسائل الدفع الحديث.

4) -وسائل الدفع الالكترونية الحديثة تساهم إلى حد كبير في تسريع العمليات المصرفية الاقتصاديين:صحيحة

5)-لوسائل الدفع الحديثة في البنك الخارجي الجزائري واقع يجب تغييره وآفاق يجب العمل على تطبيقها : صحيحة فالبنك الخارجي الجزائري لازال يعاني من تأخر في تطبيق واستعمال وسائل الدفع الحديثة .

النتـــــائج:

1)-إن تطور وسائل الدفع ارتبط منذ القدم بتطور التعاملات والمبادلات بين الأفراد،بداية من النقود السلعية إلى النقود الإلكترونية والتي أهمها البطاقات البنكية .

2)-إن تعدد البنوك داخل الساحة الوطنية ألزم إيجاد وسيلة موحدة فيما بينها لتسهيل المعاملات ،والذي أدى بدوره إلى ظهور بيبنكية التعاملات والذي تجسد في إصدار البطاقة المابين بنكية cib.

4)-بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية والكلاسيكية ألا وهي وظيفة السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB ،تم تطوير خدمات جديدة على مستوى هذه الآلة لتصبح تقوم بنفس وظائف الشبابيك البنكية من سحب كشوف الحسابات البنكية؛إيداع النقود ؛القيام بالتحويلات؛طلب الشيكات.....؛بالإضافة إلى وظائف الدفع مقابل السلع والخدمات بواسطة نهائيات الدفع الإلكتروني TPE أو القيام بعمليات التجارة الإلكترونية عن طريق القيام بالمعاملات التجارية عبر شبكة الانترنيت.

5)-إن البطاقة البيبنكية لم تلق النجاح المنتظر ،ويتجسد ذلك على أرضية الواقع في العدد القليل لمستعمليها،بالإضافة إلى عدم اعتمادها لحد الساعة من طرف بعض البنوك.

6)-ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة واختصار ذلك على الملصقات داخل مقرات ووكالات البنوك.

7)-يقتصر البنك الخارجي الجزائري على استعمال البطاقة الكلاسيكية فقط ،حيث تستخدم لحد الساعة في السحب فقط ،كما تستخدم داخل البنك فقط وهذا عكس ما تفرضه بيبنكية التعاملات.

8)-يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع إلى جملة من التحديات والتي يجب مواجهتها والمتمثلة

في :

- صغر حجم البنوك وضعف قاعدة رأسمالها.
- جهل المستهلك بالطبيعة الحقيقية لهذه الوسائل وفقدانه الثقة في النظام المصرفي ،خاصة بعد الفضائح التي هزت هذا القطاع في السنوات الأخيرة كفضيحة الخليفة وقضية البنك التجاري والصناعي .
- نسبة الأمية في الجزائر خاصة وأنه لازال لحد الساعة الكثير ممن يجهل كيفية ملء الشيك،فكيف يعقل أن يستخدم بطاقة لها رقم سري خاص به دون اللجوء لمساعدة من الغير.
- قلة انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني ،وقلة المتاجر والمحلات و....التي تتعامل بالبطاقة البيبنكية ،وإن وجدت فهي تقتصر على المدن والولايات الكبرى.
- إرتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية وقلة الكفاءة المؤهلة.
- تخبط النظام القانوني وعدم وضوح البيئة التشريعية فيما يتعلق بتنظيم وسائل الدفع الإلكترونية.
- تحديات تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية،خاصة وأن الجزائر على وشك الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه من تحرير كافة الخدمات بما فيها المالية والمصرفية .
- تحديات مقررات بازل للرقابة المصرفية ومطابقة المعايير المصرفية الدولية .

التوصيـــات :

1)-الإستعانة بتجارب الدول السباقة في هذا المجال من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف.

2)-عدم إهمال المناخ التشريعي الذي يلائم رقمنة وسائل الدفع وذلك بإثراء الأرضية القانونية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية.

3)-على البنوك والمؤسسات المالية المشاركة في الشبكة البيبنكية ،وتكثيف الدورات التكوينية للموظفين التابعين لها من أجل الإرتقاء بالعنصر البشري والخدمات المصرفية المقدمة.

4)-إبداء أكثر صرامة في تسيير الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتدخل السريع في حالات التعطلات التقنية.

5)-على SATIM باعتبارها المسير البيبنكي للنقد الآلي في الجزائر القيام بحملات إشهارية واسعة حول المنتجات النقدية أو فتح المجال للبنوك للقيام بحملاتها الإشهارية لوحدها.

6)-الحد من تعطلات الخطوط الهاتفية .

7)-دعم المتاجر والمحلات والفنادق.....،وتوعية الزبائن من أجل تحفيزهم على استعمال هذه البطاقات .

8)-وضع آليات وإجراءات لاسترجاع الثقة بين الجهاز المصرفي والزبائن .

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن التوصيات المقدمة تعتبر كجزء بسيط من الحلول الواجب اتباعها للنهوض بهذا القطاع النقدي ،أو كإجراءات عاجلة يجب القيام بها لتجنب فشل العملية .

آفاق البحث:

وبالتالي هذا الموضوع يحتاج لدراسة أوسع وأشمل تمتد إلى جوانب أخرى ،مثلا دراسة :

1)-مردودية النقد الآلي في جانبيه الوطني والدولي.

2)-بيبنكية المعاملات المصرفية بين النظرية والتطبيق.

قائمة المراجع

قائـــمة المراجع:

الكـتب:

1)-ابراهيم بختي ،**التجارة الالكترونية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر،2005.

2)- إبراهيم عبد السلام ،**التجارة والأعمال الالكترونية**، ماهي لخدمات الكمبيوتر ،الإسكندرية، مصر،دون السنة.

3)-احمد بوراس و السعيد بريكة،**أعمال الصيرفة الالكترونية**،ط1 ، دار الكتاب الحديث، القاهرة،مصر ، 2014 .

4)- أمال زهران، **الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية** ،مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة ، 1429هـ.

5)- خنفوسي عبد العزيز،**العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن،2016 .

6)- دريد كمال آل شيب،**الأسواق المالية والنقدية** ،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت،2012.

7)- رأفت رضوان ، **عالم التجارة الالكترونية**،ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999 م

8)- عارف خليل أبو عيد ،**البطاقات البنكية بين الفقه والقانون**،ط1 ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الأردن، 2014 .

9)- عبد الفتاح بيومي حجاز،**مقدمة في التجارة الالكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي ،مصر ،2004.

10)- عبد الكريم قندوز،**الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق** ،ط1،مؤسسة الرسالة ناشرون، سوريا،2008.

11)- عبد المطلب عبدالحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات**–،الدار الجامعية،دون البلد،2010

12)- عمر حسن المومني ،**التوقيع الالكتروني**،ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ،2003 .

13)- غنام شريف محمد ،**محفظة النقود الالكترونية** ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.

14)-فريدة يخراز يعدل،**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000.

15)- فليح حسن خلف،**النقود والمصارف** ،جدار الكتاب العالمي ،عمان ،الأردن،2006 .

16)- سعيد سيف النصر،**دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء –دراسة تحليلية–**،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،2000.

17)- محمد سعيد وأنور سلطان،**إدارة البنوك**،دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،مصر، 2005.

18)- مصطفى كمال طه ،وائل أنور بندق، **"الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة"**، دار الفكر الجامعي ، مصر،دون السنة.

19)- منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية** ،ط3 ،كلية التجارة ، مصر،1996.

20)-منير الجنبيهي وممدوح الجنبيهي،**البنوك الإلكترونية**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،2005.

21)- يوسف حسن يوسف،**البنوك الإلكترونية**،ط1،المركز القومي للإصدارات القانونية،مصر،2012.

المذكـــرات :

1)- بورز يق إبراهيم فوزي،**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي**،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008.

2)- زاهر صبحي بشناق،**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية**،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة،2011 .

3)- عمار لوصيف ،**استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

4)- قاسيمي أسيا،**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

5)- رقية بوسوبل وحباش أمينة،**أثر وسائل الدفع الإلكترونية على أداء البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة قصر البخاري والبنك الخارجي وكالة المدية**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس بالمدية،الجزائر،2017/2016.

6)- سماح شعبور، مصباح مرابطي ، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر** ،مذكرة ماستر، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تبسة، 2015.

7)- سناء مسعودي، تقييم **الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة وكالتي BNAوCPA بالوادي للفترة2009**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ،الجزائر،2015/2014 .

8)- سومية فرقاني ،**وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية ،2012.

9)-صابرينة بضياف و تركية تومي، **واقع تطبيق وسائل الدفع الالكتروني ومدى فعاليته في تحسين الخدمات المصرفية** ،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2016.

10)- كريمة دهوم ،**وسائل الدفع الالكترونية الحديثة واليات** حمايتها،مذكرة ماستر، كلية الحقوق،جامعة المسيلة، 2013.

11)- محمد باصور وحمادوش سارة،**عصرنة وسائل الدفع في البنوك التجارية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الوطني CPA**،مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة يحي فارس بالمدية ،الجزائر،2017/2016.

12)- ريمة ميسوم ،**تطور وسائل الدفع من التقليدية إلى الالكترونية**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2012.

الملتقيـات والمؤتمرات:

1)- الزين منصوري ،**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني**،عوامل الانتشار وشروط النجاح،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،المركز الجامعي، خميس مليانة، 26 -2011/04/27 ،ص04 .

2)- توفيق بن الشيخ،**محاضرات في الإقتصاد المصرفي المعمق**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة 8ماي 1945،قالمة .

3)- مفتاح صالح، معارفي فريدة ، **البنوك الالكترونية**،المؤتمر العلمي الخامس،كلية العلوم الإدارية والمالية، ،جامعة فيلادلفيا،دون السنة .

4)- نبيل بوفليح وشعبان فرج ،**البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الإقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،27-28 نوفمبر 2007 .

5)- وهيبة عبد الرحيم ،**تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها** مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، 26-2011/11/04/27.

5)- يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية E-banking**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية –واقع وتحديات –، جامعة البليدة،دون السنة .

مواقع الانترنيت:

https://www.bitakati.dz/ar/page/decouvrir-la-carte-cib-p2

موقع البنك الخارجي الجزائري https :www.bea.dz

موقع البنك الخارجي الجزائري **http**: //www.bea.dz/monitique.html